تعقبات أبي حاتم على البخاري
المتعلقة بجرح الرواة وتعديلهم

د. جُمْعَانُ بْنُ أَحْمَدَ الزَّهْرَانِيُّ

• المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

فإن شرف العلم بشرف معلومه، ولا خلاف عند ذوي النهي أن أشرف العلوم ما عظم نفعه وبقي أثره وخيره، ولا ريب أن حديث رسول الله ﷺ على أسنمة تلك العلوم النافعة الباقية التي حفظ الله بها الدين وأتم بها النعمة على العالمين.

أما بعد،،،

فإن شرف العلم بشرف معلومه، ولا خلاف عند ذوي النهي أن أشرف العلوم ما عظم نفعه وبقي أثره وخيره، ولا ريب أن حديث رسول الله ﷺ

على أسنمة تلك العلوم النافعة الباقية التي حفظ الله بها الدين وأتم بها النعمة على العالمين.

وقد حفظ الله السنة الغراء بعرى وثيقة كان من أجلها جهود حفاظ الإسلام ومحدِّثي الأمة الأعلام الذين لم يألوا جهدًا ولم يدخروا وسعًا في استظهارها وكتابتها، والتنقيب عن أهلها العدول الضابطين، وبيان أحوال رواتها الخاصة والعامة، ووضع قواعد وضوابط لتحملها وأدائها والرحلة إلى الأمصار الشاسعة وركوب الأسباب الشاقة لجمعها وتأليفها.

وقد كان من أولئك الجهابذة الأفذاذ الذين لاحت أنوار جهودهم على هذه السبيل الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الذي زبر كتبًا في العلم من أشهرها: التاريخ الكبير والضعفاء الصغير، أودع فيهما الحديث عن الرواة جرحًا وتعديلاً وتاريخًا، ولكونه بشرًا ينتابه الصواب والخطأ جاء من بعده الإمام: أبو حاتم الرازي التميمي رحمه الله، فتعقبه في بعض الرواة الذين أدخلهم الإمام أبو عبد الله في كتابه: الضعفاء، كما نقل ابن أبي حاتم – رحمه الله – ذلك عن أبيه في كتابه: الجرح والتعديل.

وهذه الاعتراضات أو التعقبات قد يكون الصواب فيها في جانب أبي حاتم، وقد يجانبه ويبقى الحق مع أبي عبد الله رحمة الله على الجميع.

• **أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

ويمكنُ إجمالُ أهمية الموضوع، وسبب اختياره في النقاط الآتية:

١-أهمية علم الجرح والتعديل ومعرفة تطبيقه على الرواة، إذ أن ذاك من أسباب حفظ السنة.

٢-مكانة الإمامين: البخاري وأبي حاتم، وقيمة أقوالهما في هذا الشأن.

٣-الحرص على معرفة الراجح في بعض الرواة الذين تعارض فيهم قول البخاري وقول أبي حاتم، والخروج بلاصة راجحة عن أولئك الرواة.

- **خطة البحث:**

يتكونُ البحثُ من مقدمة، وفصلين، وخاتمة وفهارس.

*** المقدمة:**

وفيها بيانُ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

*** الفصل الأول: الرواة المترجم لهم من حرف الحاء إلى نهاية حرف العين:**

وفيه خمسة عشر مبحثًا:

المبحث الأول: حريث بن أبي حريث.

المبحث الثاني: رواد بن الجراح العسقلاني.

المبحث الثالث: عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت.

المبحث الرابع: عبد الرحمن بن حرملة.

المبحث الخامس: عبد الرحمن بن سلمان الحجري.

المبحث السادس: عبد الرحمن بن عطاء المديني.

المبحث السابع: عبد الرحمن بن مسلمة.

المبحث الثامن: عبيد الله بن أبي زياد القداح.

المبحث التاسع: عبيد الله بن عبد الله، أبو المنيب العتكي.

المبحث العاشر: عبيد بن سلمان الأغر.

المبحث الحادي عشر: عباد بن راشد البصري.

المبحث الثاني عشر: عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي.

المبحث الثالث عشر: عمرو بن عبيد الله.

المبحث الرابع عشر: عاصم بن عمرو البجلي.

المبحث الخامس عشر: عباءة بن كليب الليثي.

* **الفصل الثاني: الرواة المترجم لهم من حرف القاف إلى أصحاب الكنى:**

وفيه ستة عشر مبحثًا:

المبحث الأول: قطبة بن العلاء الغنوي.

المبحث الثاني: كهمس بن المنهال.

المبحث الثالث: كُدير الضبي.

المبحث الرابع: كُريم بن الحارث.

المبحث الخامس: محمد بن سُليم الراسبي.

المبحث السادس: المغيرة بن زياد الموصلي.

المبحث السابع: معاوية بن عبد الكريم الثقفي.

المبحث الثامن: محل بن محرز الكوفي.

المبحث التاسع: مندل بن علي العنزي.

المبحث العاشر: النعمان بن راشد.

المبحث الحادي عشر: هند بن أبي هالة.

المبحث الثاني عشر: يحيى بن بسطام.

المبحث الثالث عشر: يحيى بن واضح.

المبحث الرابع عشر: يحيى بن يزيد.

المبحث الخامس عشر: يزيد بن كيسان.

المبحث السادس عشر: أبو فزارة العنزي.

*** الخاتمة:**

وفيها خرجت فيها بخلاصة ما استفدته من هذا البحث، وما توصلت إليه، وذلك عبر نقاط محددة.

*** الفهارس:**

وتحتوي على الفهارس التالية:

- فهرس المصادر والمراجع.

• منهج البحث:

لقد اتبعت في هذا البحث المنهج التالي:

١-تتبعت وجمعت ما ذكره أبو حاتم رحمه الله من اعتراضات على البخاري رحمه الله في كلامه على الرواة.

٢-قسمت البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، وكان الفصل الأول للرواة المترجم لهم من حرف الحاء إلى نهاية حرف العين، والفصل الثاني للرواة المترجم لهم من حرف القاف إلى أصحاب الكنى.

٣-ترجمت للرواة الذين اعرض بهم أبو حاتم على البخاري ترجمة

موجزة اعتمدت فيها على كتابين: تهذيب الكمال للمزي، وتهذيب التهذيب لابن حجر.

٤-وازنت بين قولي الإمامين بجمع أقوال أئمة الجرح والتعديل ممن وافق البخاري أو أبا حاتم في الراوي المختلف فيه.

٥-حرصت على تبيين مراد البخاري من عباراته وما قصد بها في الراوي.

٦-حاولت أن أخرج بخلاصة عن الراوي المختلف فيه قد أوافق فيها البخاري، أو أوافق أبا حاتم، أو قد تكون رأيًا خاصًا ترجح لدي بالقرائن. وقد أجد نفسي أحيانًا متوقفًا في الموازنة بين القولين إذ لم يظهر لي وجه التعارض بينهما.

٧-فسرت بعض عبارات المحدثين في الجرح والتعديل لأهمية ذلك في معرفة القول الصائب في الراوي.

٨-صححت بعض الأوهام فيما يتعلق بالأعلام ولعلها جاءت من النساخ.

- **الفصل الأول: الرواة المترجم لهم من حرف الحاء إلى نهاية حرف العين:**

وفيه خمسة عشر مبحثًا:

- **المبحث الأول: حريث بن أبي حريث:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: هو حريث بن أبي حريث، القرشي مولى مولاهم، من أهل دمشق(١).

---

(١) كذا في تاريخ دمشق (٢٣٠/١٣).

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: ابن عمر، وزيد بن جارية[1]، وأبو إدريس الخولاني، وقبيصة بن ذؤيب.

تلاميذه: يونس بن ميسرة بن حلبس، وصفوان بن عمرو.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: (سمعت أبي وقيل له: إن البخاري أدخل حريث بن أبي حريث في كتاب الضعفاء، قال: يحول اسمه من هناك، يكتب حديثه ولا يحتج به)[2].

ولابدّ قبل أن نوازن بين قول أبي حاتم وغيره؛ أن نذكر معنى قول أبي حاتم في الراوي: (يكتب حديثه ولا يحتج به) حتى نعرف مدى التعارض بين القولين، فنقول: قد بين أبو حاتم نفسه رحمه الله فلما حكاه عنه ابنه في ترجمة إبراهيم بن مهاجر البجلي معنى هذه العبارة. قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت)[3]. اهـ. فيظهر من هذا النقل أن

---

(١) اختلفت المصادر هنا، ففي بعضها (زيد بن جارية) كما هنا و (تاريخ البخاري)، وفي بعضها (زياد بن جارية) كما في (الكامل) و(تاريخ دمشق)، وفي بعضها (زيد بن حارثة) كما في (تاريخ دمشق) و(الضعفاء) للعقيلي، فالله أعلم.

(٢) الجرح والتعديل (٢٧٥/٣).

(٣) الجرح والتعديل (٧٩/٢).

الراوي إذا قال فيه أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به) لا يخرج عنده من عداد الرواة المجروحين، وقد قال الذهبي: (قد علمت بالاستقراء التام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل: «يكتب حديثه» أنه عنده ليس بحجة)[1]. فإذا كان الأمر كذلك؛ فما وجه المعارضة بين قول أبي حاتم والبخاري؟

سنذكر ذلك بعد ذكر كلام البخاري ومن وافقه على ذكر «حريث بن أبي حريث» في (الضعفاء).

وقد ذكر ابن حبان (حريث بن أبي حريث) في (الثقات)[2].

وننقل الآن إلى كلام البخاري في (حريث):

قال البخاري رحمه الله: (حريث بن أبي حريث، سمع من ابن عمر، روى عنه ابن حلبس في الصرف، قاله أبو المغيرة عن الأوزاعي، لا يتابع على حديثه)[3].

وقال في تاريخه[4]: (حريث بن أبي حريث، سمع ابن عمر وزيد بن جارية وأبا إدريس، وقبيصة، روى عنه يونس بن حلبس في الصرف، قال[5] أبو المغيرة، عن الأوزاعي، لا يتابع على حديثه، منقطع).

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/٣٦٠).
(٢) وسيأتي أيضًا أنه ذكره في (المجروحين)، وقد وقع هذا لابن حبان في رواة قليلين يذكرهم في (الثقات) وفي (المجروحين)، وانظر: إتحاف النبيل، لأبي الحسن السليماني (٢/٢٠-٢٢)، وسيمر بنا في البحث أمثلة لذلك.
(٣) الضعفاء، رقم (٩٠).
(٤) (٣/٦٥).
(٥) كذا، وصوابه: (قاله أبو المغيرة..)، كما في (الضعفاء للعقيلي) و(تاريخ دمشق) و(الكامل)، وهم يروون كتاب البخاري، فيمكن الاعتماد على نقلهم في تصحيح المطبوع من (التاريخ)، والله أعلم، وسيأتي أن هذا التصحيف تسبب في خطأ في عزو تضعيف الأوزاعي لـ(حريث).

وعبارة: (لا يتابع على حديثه) تكثر في كلام البخاري، ويعني بها تفرد الراوي بما لا يعرف إلا من طريقه، وفي الغالب هو حديث معين ليس لذلك الراوي سواه، ولذا فإذا قالها البخاري في راو فهو تضعيف؛ لأنها غالبًا إما في مجهول، أو مقل، ومن كان بهذه المنزلة ولا يروي إلا حديثًا واحدًا يتفرد به، فلا يحتج به[1].

وقد تبع البخاري في ذكر (حريث بن أبي حريث) في (الضعفاء) جماعة منهم:

العقيلي في الضعفاء[2]. وابن عدي في الكامل[3]. وابن حبان في المجروحين[4]. والذهبي في الميزان[5]، وفي المغني[6]. وابن حجر في لسان الميزان[7].

الحاصل أنه لم يُطلق أحد من الأئمة المعتبرين التوثيق في حق (حريث ابن أبي حريث)، حتى أبو حاتم نفسه، على ما تقدم من تفسير عبارته. وإذا كان الأمر كذلك؛ فما هو إذن وجه الانتقاد من أبي حاتم على البخاري؟ والجواب هو ما تقدم[8] أن أبا حاتم كان يذهب إلى أنه لا يُدخل في كتاب

(١) تحرير علوم الحديث (١/٦١٠).
(٢) (١١٥/٢).
(٣) (٢٠١/٢).
(٤) (٣١٨/١).
(٥) (٤٧١/١).
(٦) (١٥٤/١).
(٧) (١٢/٣-١٣).
(٨) في مقدمة البحث.

يخصص للضعفاء إلا من هو متهالك شديد الضعف جدًا، أما من هو ضعيف في حفظه غير أنه لم يبلغ إلى هذا الحد في الضعف؛ فإنه عنده وإن كان لا يحتج بما تفرد به، لا يستحق أن يحشر في كتاب خُصص للضعفاء[1].

• **المبحث الثاني: رواد الجراح العسقلاني[2]:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: **رواد بن الجراح أبو عصام العسقلاني أصله من خراسان.**

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: إبراهيم بن طهمان، وخليد بن دعلج، وسعيد بن بشير، وسعيد بن عبد العزيز، وسفيان الثوري، وصدقة بن عبد الله السمين، وعبد الله بن العلاء بن زبر، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وعبد العزيز بن أبي حازم، وأبو بكر الهذلي، وأبو جعفر الرازي.

تلاميذه: إسحاق بن راهويه، والحسن بن قتيبة اللخمي، وسنيد بن داود، وعبد الله بن الزبير الحميدي، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وابنه عصام بن رواد بن الجراح، والهيثم بن خارجة، ويحيى بن معين.

---

(١) تقدم نقل هذا من كتاب النقد البناء، للشيخ طارق بن عوض الله (ص: ٢٠١).

(٢) الكلام في رواد غير موجود في الطبعة التي بين يدي من (الضعفاء)، فقد يكون في نسخة أخرى اطلع عليها ابن أبي حاتم، والكلام فيه موجود في التاريخ الكبير (٢٨٥/٣).

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم[١]: (سمعت أبي يقول: هو مضطرب الحديث تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق، قال أبو محمد[٢]: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء سمعت أبي يقول: يحول من هناك).

وعبارة (محلة الصدق) الأصل فيها أنها عبارة تعديل تقرب من عبارة (صدوق)، وإن كانت دونها، لكن هذا إذا لم تقترن بوصف آخر من أوصاف التليين[٣]، وهي هنا مقترنة بوصف (مضطرب الحديث)، فلذا لا تكون عبارة (محله الصدق) هنا من مراتب الاحتجاج؛ بل في مرتبة من يستأنس بحديثه ويعتبر به.

وممن تابع أبا حاتم على تقوية أمر (رواد ابن الجراح):

يحيى بن معين، فقال في رواية عثمان الدارمي عنه: ثقة، وفي رواية الدوري عنه: لا بأس به، إنما غلط في حديث سفيان[٤]. ولا تخالف بين قوله: (ثقة) وبين قوله: (لا بأس به)، فعبارة (لا بأس به) عنده توثيق[٥]. كما في تاريخ ابن أبي خيثمة[٦] عنه.

---

(١) الجرح والتعديل (٣/٤٧٣).
(٢) هو ابن أبي حاتم.
(٣) انظر (تحرير علوم الحديث للجديع ١/٥٨٧).
(٤) (التهذيب ١/٦١٢) والعبارات الآتية منه أيضا.
(٥) وذكر العراقي أن قول ابن معين في اصطلاحه هذا لا يفيد التسوية بين «ثقة» وقوله: «لا بأس به»، بل يفيد أن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب، فالتعبير بـ«ثقة» أرفع من التعبير بـ«لا بأس به»، وإن اشتركا في مطلق الثقة (شرح الألفية، له ص: ١٧٤).
(٦) (ص: ٣١٥) تاريخ المكيين.

وممن قوى أمر رواد أيضًا: الإمام أحمد بن حنبل، فقد قال: (صاحب سنة لا بأس به، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير). وقال أبو داود[١]: (سمعت أحمد قال: أبو عصام – يعني رواد بن الجراح – كان صاحب سنة كان ها هنا يعني ببغداد فانتقل إلى الشام أدرك بها الأوزاعي. وسمعته ذكره مرة أخرى فقال: صدوق فيما أرى. وسمعته ذكره مرة أخرى فقال: إن في حديثه خطأ). وابن حبان ذكره في (الثقات)[٢] إلا أنه قال: (كان يخطئ ويخالف). وأما كلام البخاري في رواد فهو موجود في التاريخ الكبير له[٣] قال: (كان قد اختلط، لا يكاد أن يقوم حديثه). زاد في (التهذيب)[٤]: (ليس له كثير حديث قائم).

وممن وافق البخاري على تضعيف رواد جماعة منهم:

يعقوب بن سفيان قال: ضعيف الحديث[٥]. وقال البزار: (صالح الحديث، وليس بالقوي)[٦]. والنسائي، قال: ليس بالقوي، روى غير حديث منكر، وكان قد اختلط[٧]. وذكره العقيلي في الضعفاء[٨].

---

(١) سؤالاته (ص: ٢٦٦).
(٢) الثقات (٨/٢٤٦).
(٣) (٣/٢٨٥).
(٤) التهذيب (٣/٢٤٩).
(٥) المعرفة والتاريخ (٣/٣٧٧).
(٦) كشف الأستار (٢/١٨١).
(٧) الضعفاء والمتروكين (رقم: ١٩٤).
(٨) (٢/٣٦٠).

وقال ابن عدي في الكامل[1] بعد ما ذكر بعض ما أنكر على رواد: (ولرواد بن الجراح أحاديث صالحة وإفرادات وغرائب ينفرد بها عن الثوري وغير الثوري، وعامة ما يروي عن مشايخه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخًا صالحًا في حديث الصالحين بعض النكرة إلا أنه ممن يكتب حديثه).

وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[2]، وفي سؤالات البرقاني[3] عنه أنه قال فيه: متروك.

وقال الخليلي في الإرشاد[4]: مشهور، قال الحفّاظ: كثيرًا ما يخطئ... ويتفرد بحديث، ضعفه الحفاظ في ذلك الحديث.. ثم ذكر حديث: {خيركم بعد المائتين كل خفيف الحاذ...} الحديث. وقال الساجي: عنده مناكير.

وذكره الذهبي في المغني في الضعفاء[5].

وخلاصة ما ذُكر من حال (رواد بن الجراح):

أولاً: أنه قد اختلط، وهذا نصّ عليه جماعة منهم البخاري، وأبو حاتم، والنسائي، وأبو أحمد الحاكم، ومحمد بن عوف الطائي[6]. **ثانيًا:** أنه يخطئ في حديث سفيان أكثر من غلطه في حديث غيره، وهذا ذكره ابن معين – مع توثيقه له – وذكره أحمد أيضًا. **ثالثًا:** أنه كثير الخطأ، وهذا معنى قول أبي حاتم: مضطرب الحديث، وحكاه الخليلي عن الحفاظ أنهم قالوا: كثيرًا ما

(١) (١٧٩/٣).

(٢) (٢٢٩).

(٣) (١٤٩).

(٤) (٤٧٠/٢).

(٥) (رقم: ٢١٣٤).

(٦) كلام أبي أحمد ومحمد بن عوف في التهذيب (٢٤٩/٣).

يخطئ، وهو صريح قول ابن حبان – مع ذكره له في الثقات -: كان يخطئ ويخالف. وهذا يعني عموم خطئه في حديث سفيان وغيره.

يبقى أن الرجل صالح في نفسه، ليس بشديد الضعف، ويعتبر بحديثه، هذا ما يظهر من مجموع كلام أئمة الجرح والتعديل في الرجل، والله تعالى أعلم.

- **المبحث الثالث: عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت، ويقال: عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن ثابت، حكى هذا الخلاف في اسمه الإمامان البخاري وأبو حاتم. وأما نسبه فوقع في (تهذيب الكمال)[1]: ثابت بن الصامت الأنصاري الأشهلي، والد عبد الرحمن، صحابي يقال: إنه أخو عبادة، وقيل: إن ثابت بن الصامت مات في الجاهلية، وإنما الصحبة لابنه. فتعقبه الحافظ في تهذيب التهذيب[2] بقوله: (قلت: إن كان أخا عبادة فليس أشهليًا، لأنه حينئذ يكون من الأوس، وعبادة خزرجي بلا خلاف). وقد ذكر رحمه الله هذا الخلاف أيضًا في الإصابة[3]، وزاد: (وأما قول ابن سعد تبعًا لابن الكلبي ومن تبعهما: إن ثابت بن الصامت مات في الجاهلية، إنما عنى والد عبادة بن الصامت، وليس هو أشهليًا)، وأما هذا فقد نسبوه لأشهل، والله أعلم.

---

(١) (٣٥٦/٤).
(٢) (٢٦٤/١).
(٣) (رقم ٤٧٩٠).

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

روى عن أبيه، وروى عنه ابنه عبد الله.

المطلب الثاني: الموازنة

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه، فقال: ليس عندي بمنكر الحديث، قلت: أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، قال: يكتب حديثه ليس بحديثه بأس ويحول من هناك)[١].

وذكره ابن حبان في الثقات[٢]. وقد ذكره ابن عبد البر وابن منده في الصحابة[٣].

وأما كلام البخاري فيه:

فقال في الضعفاء[٤]: (عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال ابن أبي حبيبة: عن عبد الرحمن [ابن عبد الرحمن][٥] بن ثابت عن أبيه، ولم يصح حديثه).

قال ابن عدي في الكامل[٦] مفسرًا كلام البخاري: (وهذا الذي ذكره البخاري إنما هو حديث واحد، وقوله: «لم يصح» أنه لا يصح له سماع من النبي ﷺ). فواضح من كلام ابن عدي رحمه الله أنه لم يفهم من كلام

---

(١) الجرح والتعديل (٢٧٢/٥).

(٢) وسيأتي أنه ذكره أيضا في المجروحين!.

(٣) الاستيعاب (٨٢٦/٢-٨٢٧).

(٤) (رقم ٢١٠).

(٥) زيادة من (التاريخ الكبير ١٥٤/٥).

(٦) (٣١١/٤).

البخاري تعرضًا للرجل بجرح أو تعديل، إنما كلامه في صحة الحديث الذي روي من طريقه[١].

وقد سبق في (المقدّمة) أن من عادة الإمام البخاري رحمه الله أنه ربما أدخل الراوي في (الضعفاء) لا لضعفه عنده، وإنما لبيان ضعف رواية جاءت عنه، فينكر أبو حاتم رحمه الله على البخاري إدخاله لهذا الراوي في (الضعفاء)، ولو تأمل صنيع البخاري لما أنكر عليه بإذن الله. ومن أكبر الشواهد على هذا أن البخاري أدخل في (الضعفاء) بعض الصحابة، وأثبت لهم الصحبة، وما أدخل هؤلاء إلا لبيان ضعف الحديث الذي روي عنهم[٢]، كما سيأتي ذلك بإذن الله مبيناً في مواضعه من البحث.

فعلى ما تقدم لا نستطيع الجزم بمنزلة (عبد الرحمن بن ثابت) عند البخاري، من خلال كلامه في كتابيه (الضعفاء) و(التاريخ). ولكن على فرض أنه يعده من الضعفاء كما فهم ذلك الإمام أبو حاتم، فنقول:

وافقه على ذكره في (الضعفاء) جماعة منهم:

أبو زرعة الرازي في كتابه الضعفاء[٣]. والعقيلي ذكره في الضعفاء[٤]، وذكر كلام البخاري.

---

(١) وهذا ما فهمه أيضا بدر الدين العيني في كتابه (مغاني الأخيار، ترجمة رقم ١٥٢٠) حيث قال: وإنما قال البخاري: لم يصح حديثه بسبب ابن أبي حبيبة، فإنه ضعيف عنده.

(٢) انظر: النقد البناء لحديث أسماء، للشيخ طارق بن عوض الله، (ص: ٢٠٤-٢٠٥).

(٣) (رقم ١٨٠).

(٤) (٣/٣٨٥).

وابن حبان ذكره في المجروحين[١] وقال: (كان ممن يخطئ على قلة روايته، ففحش خلافه للإثبات فيما يرويه عن الثقات، فاستحق الترك). وقد تقدم أنه ذكره في (الثقات)! قال الذهبي مشيرًا إلى اختلاف قولي ابن حبان: (وذكره أيضًا ابن حبان في الثقات فتساقط قولاه)[٢].

وممن ذكره في الضعفاء أيضًا:

ابن عدي في (الكامل)، وذكر كلام البخاري. الذهبي ذكره في المغني في الضعفاء[٣]، وقال: لينه البخاري، فكأنه فهم ذلك من صنيعه فإنه لم يذكر في (الميزان) سوى قول البخاري: لم يصح حديثه.

والحاصل:

أولاً: أن إثبات الصحبة لـ(عبد الرحمن) لم يُذكر له أي مستند.

ثانيًا: أن (عبد الرحمن بن ثابت) لا يعرف له سوى حديث واحد، كما قاله ابن عدي، وتشير إليه عبارة العقيلي، وفي (التهذيب)[٤]: له حديث واحد مختلف في إسناده.

ثالثًا: أنه مع كونه ليس له إلا حديث واحد؛ فقد كان يخطئ – كما يقول ابن حبان –، ومن المعلوم أن الراوي إذا كان قليل الحديث بل ليس له إلا الحديث الواحد أو الحديثان ومع ذلك وُصف بأنه يخطئ، فهذا يدل على ضعفه.

---

(١) (٢٠/٢).
(٢) الميزان (٤٢٦/٢).
(٣) (رقم ٣٥٣٨).
(٤) (٦/٢).

وأخيرًا؛ ليس عندنا ما يثبت التعارض بين أبي حاتم والبخاري في هـذا الراوي، بل غاية ما فيه أن أبا حاتم يرى أن الراوي خفيف الضعف لا يصل إلى حدّ الترك، ومع ذلك فالقرائن تدل على ما ذهب إليه الأكثرون من ضعف (عبد الرحمن بن ثابت)، والله تعالى أعلى وأعلم.

- **المبحث الرابع: عبد الرحمن بن حرملة:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: وهو عبد الرحمن بن حرملة الكوفي. عـم القاسـم بـن حسان.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: روى عن ابن مسعود.

تلاميذه: وعنه ابن أخيه القاسم بن حسان.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: (سألت أبي عنه، فقـال: لـيس بحديثـه بأس، وإنما روى حديثًا واحدًا ما يمكن أن يعتبر بـه، ولـم أسـمع أحـدًا ينكره، ويطعن عليه، وأدخله البخاري في كتاب (الضعفاء)، وقال أبي: يحول منه)[1]. وقول أبي حاتم: «ليس بحدثيه بأس»؛ الأصل في هذه اللفظة أنها إذا أطلقت على راوٍ من قبل ناقد عارف فهي تعديل لـه فـي نفسـه وحديثـه. وممن وافق أبا حاتم على تعديل (عبد الرحمن بن حرملة) ابنُ حبـان؛ فقـد

---

(١) الجرح والتعديل (٢٧٧/٥).

ذكره في كتابه الثقات[١]، وإن كان لم يصرح بتوثيقه، وأخرج حديثه في صحيحه[٢].

وصحح الحديث أيضًا الحاكم في المستدرك[٣] فقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

ويمكن أن يستفاد من هذا (التعديل الضمني) للراوي. ولم أقف على من وثق ابن حرملة من الأئمة غير ما تقدم.

والآن ننتقل إلى كلام البخاري في ابن حرملة، قال البخاري رحمه الله: (عبد الرحمن بن حرملة، عم القاسم بن حسان، عن ابن مسعود، روى عنه القاسم بن حسان، لا يصح حديثه)[٤]. اهـ.

ونلاحظ هنا في كلام البخاري رحمه الله أنه لم يصرح بتضعيف ابن حرملة إنما نص على تضعيف الحديث الذي رواه. ولذا؛ لم يفهم – والله أعلم – الحافظ ابنُ عدي من ذكر البخاري لابن حرملة في (الضعفاء) ضعفه عنده، بل فهم من ذلك أن البخاري يعل الحديث، فإنه بعد أن ذكر كلام البخاري وقوله: (لم يصح حديثه)؛ قال ابن عدي: (وهذا الذي ذكره البخاري من قوله: «لم يصح» أن عبد الرحمن بن حرملة لم يسمع ابن مسعود، وأشار إلى حديث واحد). اهـ[٥]. ولم يزد على هذا.

---

(١) (١٠٢/٥-١٠٣).

(٢) (٥٦٨٣).

(٣) (١٩٥/٤).

(٤) (الضعفاء الصغير، رقم ٢١١)، وبنحوه في (التاريخ الكبير ١٥٧/٥-١٥٨).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٣١١/٤).

فالحاصل أننا لا نستطيع أن نأخذ من مجرد ذكر البخاري لابن حرملة في (الضعفاء) أنه ضعيف عنده، ولكن بإمكاننا أن نستعين بقرائن خارجية يمكن من خلالها أن نقول: إن البخاري أراد بذكره فيه تضعيفه! وهما قرينتان:

القرينة الأولى: موافقة حافظين للبخاري في ذكر ابن حرملة في الضعفاء.

أحدهما: أبو زرعة الرازي، فقد ذكر عبد الرحمن بن حرملة في كتابه (الضعفاء)، ولم يزد على مجرد ذكره[١]. **وثانيهما:** أبو جعفر العقيلي، ذكره أيضًا في كتابه (الضعفاء)[٢]، وذكر كلام البخاري والحديث الذي رواه ابن حرملة. وقد تبعهما على ذكره في الضعفاء الذهبي في (الميزان)[٣] وفي (المغني في الضعفاء) له أيضًا. **القرينة الثانية:** أن (عبد الرحمن بن حرملة) لا يعرف إلا برواية حديث واحد، كما يقول ابن المديني[٤]، والراوي إذا لم يكن له إلا حديث واحد فإن طريقة أهل الحديث للحكم عليه بالضبط أو عدمه هي: النظر في مدى صحة الحديث الذي رواه، فإن كان منكرًا مخالفًا لما رواه الناس أو لما ثبت من السنة أو غريبًا لا اصل له في روايات غيره؛ كان ذلك قرينة على ضعف حديثه ومن ثمّ ضعف راويه المتفرد به.

ولا بدّ هنا من ذكر الحديث الذي رواه ابن حرملة وكلام أهل الحديث في مدى التفرد فيه:

---

(١) أبو زرعة وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق كتابه الضعفاء (٩٢٦/٢).

(٢) الضعفاء (٧٣٦/٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٥٥٦/٢).

(٤) العلل (ص: ٢٥١-٢٥٢).

الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده[١]، وأبو داود في سننه[٢]، والنسائي[٣] من طريق الرُكين بن الربيع عن القاسم بن حسان عن عمه عبد الرحمن بن حرملة عن عبد الله بن مسعود قال: {كان رسول الله ﷺ يكره عشر خِلال: تختم الذهب، وجر الإزار، والصُفرة يعني الخلوق، وتغيير الشيب، وعزل الماء عن محله، والرقى إلا بالمعوذات وفساد الصبي غيرَ محرِّمه[٤]، وعقد التمائم، والتبرج بالزينة لغير محلها والضرب بالكعاب}. وهذا لفظ أحمد. هذا هو الحديث الذي تفرد به ابن حرملة، وتقدم قول أبي حاتم: «لم أسمع أحدًا ينكره أو يطعن عليه»، وقال: «ليس بحديثه بأس»، وهي عبارات تفيد أنه لا يرى فيما رواه ابن حرملة نكارة. ولكن قد خولف أبو حاتم في هذا: فالعقيلي بعد أن أخرج الحديث في ترجمة ابن حرملة قال: (وبعض الألفاظ التي في هذا الحديث يُروى بغير هذا الإسناد، وفيه ألفاظ ليس لها أصل). أ.هـ[٥].

والذهبي أيضًا بعد أن ساق الحديث في ترجمته قال: وهذا منكر[٦].
ووجه النكارة التي ذكرها الذهبي هو أن الحديث فيه ألفاظ «ليس لها أصل»

---

(١) (رقم ٣٦٧٥).
(٢) (رقم ٤٢٢٤).
(٣) (رقم ٥١٠٥).
(٤) قال في (النهاية): وقوله: (غير محرّمة) أي أنه كرهه ولم يبلغ به حد التحريم، والمراد بإفساد الصبي أن يطأ المرأة المرضع فإذا حملت فسد لبنها.
(٥) الضعفاء (٧٣٦/٢).
(٦) الميزان (٥٥٦/٢).

كما قال العقيلي، ولعل من تلك الألفاظ قوله: «تغيير الشـيب»[1]، وقولـه: «الرقى إلا بالمعوذات»[2]. ويلفت ابن المديني غي عبارته المتقدمة إلى جهة أخرى من الغرابة في الحديث، وهي أن ابن حرملة يروي الحديث عن عبد الله بن مسعود، وابن مسعود له أصحاب معروفون اشتهروا بالرواية عنه، فأين هم من هذا الحديث الذي لا يرويه عن ابن مسعود إلا ابن حرملة؟ فهذا معنى قول ابن المديني: لا نعرفه في أصحاب عبد الله.

والحاصل أن الأقوال في (عبد الرحمن بن حرملة) ثلاثة – ومرجعها لى اثنين-:

الأول: تقوية حديثه، وأنه «لا بأس به»، وهذا قول أبي حـاتم، وابـن حبان، وما يمكن أن يفهم من تصحيح الحاكم لإسناد حديثه.

الثاني: تضعيفه، وهذا معنى ذكر البخاري وأبي زرعة والعقيلـي ثـم الذهبي له في (الضعفاء).

الثالث: جهالته، وهذا يفهم من كلام ابن المديني، وحكى الحـافظ ابـن حجر في الفتح[3]- بعد ذكره الحديث – عن الطبري قوله: لا يحتج بهـذا الخبر لجهالة راويه[4]. إذاً – من خلال ما ذُكر – لم يصرح أحد بتقوية حال (ابن حرملة) إلا أبا حاتم، وأما (ابن حبان) فإنما ذكر الرجـل فـي كتابـه «الثقات» ولم يصرح بتوثيقه؛ وقد ذكر المعلمي – وهو من أهل الاسـتقراء

---

(١) انظر تمام المنة، للألباني، (ص: ٧٤-٧٥).

(٢) انظر فتح الباري، لابن حجر (١٠/١٩٥).

(٣) (١٠/١٩٥).

(٤) وعبارة الطبري غير صريحة لاحتمال أن يريد بالجهالة جهالة (القاسم بن حسان) فقد قيل فيه ذلك، والله أعلم.

للكتاب – مراتب توثيق الراوي في «الثقات لابن حبان» وأنها خمس مراتب، ومن خلال النظر فيما كره يعلم أن (ابن حرملة) من المرتبة «الخامسة» التي لا يؤمن فيها الخلل، بحسب تعبير المعلمي رحمه الله[1]. وأما تصحيح الحاكم لإسناد الحديث فهو أيضًا لا يخفى عدم الاعتماد عليه في مثل هذا إذ هو «واسع الخطو في التصحيح» كما يقول ابن الصلاح في «المقدّمة»

فلم يبق إلا أبو حاتم رحمه الله تعالى، والقلب إلى ما ذهب إليه الجمهور من أئمة الجرح والتعديل أميل، والله تعالى أعلم.

• المبحث الخامس: عبد الرحمن بن سلمان الحُجْري:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: هو عبد الرحمن بن سلمان الحجري الرعيني المصري.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، وعقيل بن خالد.

تلاميذه: عبد الله بن وهب.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[2]: (سألت أبي عنه، فقال: مضطرب الحديث، يروي عن عقيل أحاديث عن مشيخة لعقيل يدخل بينهم

(١) انظر التنكيل (١/٤٣٧).

(٢) (٥/٢٩٩).

الزهري في شيء سمعه عقيل من أولئك المشيخة، ما رأيت في حديثه منكرًا، وهو صالح الحديث، أدخله البخاري في كتاب (الضعفاء) فسمعت أبي يقول: يحول من هناك).

فنلاحظ أن أبا حاتم قد جمع في كلامه هذا بين عبارات ثلاث:

الأولى: «مضطرب الحديث».

الثانية: «ما رأيت في حديثه منكرًا».

الثالثة: «صالح الحديث».

والملاحظ فيها أن الأولى يظهر منها التعارض مع الثانية والثالثة، فما هي المرتبة التي يريد أبو حاتم أن يضع فيها الرجل حتى نتعرف على مقدار التعارض بينه وبين البخاري؟

والجواب: عن هذا الإشكال يتضح معنا ببيان معنى قول أبي حاتم في الراوي: (صالح الحديث):

فنقول: عبارة (صالح الحديث) من أدنى مراتب التعديل[1]، لكنها ربما كانت عبارة تردد هل يحتج به أم لا، عند أبي حاتم الرازي، فإنه قال في (بشير بن عقبة أبي عقيل الأزدي): «صالح الحديث»، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: «صالح الحديث»[2]، مع أن غيره يطلق كأحمد وابن معين. بل ربما كانت عنده دون درجة من يحتج به، كما قال في (عمر بن رؤبة التغلبي): «صالح الحديث»، فقال ابنه: تقوم به الحجة؟ فقال: «لا، ولكنه

---

(١) انظر فتح المغيث (٢/١٤).

(٢) الجرح والتعديل (١/١/٣٧٦-٣٧٧).

صالح»[1]. وقال في (موسى بن أبي عائشة): «صالح الحديث»، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: «يكتب حديثه»[2]. وهذا يعني أنه (صالح الحديث) للاعتبار، أي في الشواهد والمتابعات.

هذا إن صح حمله على التردد، وإلا فهو عبارة تعديل بلا تردد، فتجري في حق الراوي منزلة سائر ألفاظ التعديل فيه، فإن كانت تلك العبارات قد صيرته إلى الاحتجاج أهملنا أثر التردد في هذه العبارة، وإن كانت تنزل به إلى الاعتبار كان محمل هذه العبارة عليه صحيحًا أيضًا، فإن من يعتبر بحديثه فهو صالح الحديث كذلك. كما قال أبو حاتم في (حنش بن المعتمر الكناني): (هو عندي صالح، فقال ابنه: يحتج بحديثه؟ قال: ليس أراهم يحتجون بحديثه)[3]. وقال يزيد بن الهيثم: قيل ليحيى (يعني ابن معين) وأنا أسمع: (إسماعيل بن زكريا) روى حديث حُجَيّة عن علي في قصة صدقة العباس؟ فقال: «ليس بشيء، إسماعيل بن زكريا صالح الحديث»، قيل له: فحجة هو؟ قال: «الحجة شيء آخر»[4][5]. فعلى هذا؛ لا اختلاف في عبارات أبي حاتم ولا تناقض، فالرجل عنده خفيف الضعف، صالح للاعتبار، والله أعلم.

وممن وثق (عبد الرحمن بن سلمان): أبو سعيد بنُ يونس، كما في (التهذيب)، ومع ذلك قال: له عن عقيل غرائب ينفرد بها، فلم يوثقه توثيقًا

---

(١) الجرح والتعديل (١٠٨/١/٣).

(٢) الجرح والتعديل (١٥٧/١/٤).

(٣) الجرح والتعديل (٢٩١/٢/١).

(٤) من كلام أبي زكريا، (٣٥٨).

(٥) ما بين المعقوفين من كلام الجديع في تحرير علوم الحديث (٥٨٥/١-٥٨٦).

مطلقًا، ونقل الحافظ في (التهذيب) أيضا عن النسائي قوله: ليس به بأس[١]. وأخرج الإمام مسلم رحمه الله لعبد الحمن بن سلمان حديثًا واحدًا وهو حديثه عن عقيل بن خالد عن سلمة بن كهيل عن كريب عن ابن عباس في حديث مبيته عند خاله ميمونة، والحديث في المتابعات[٢].

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب[٣]: لا بأس به.

وننتقل الآن إلى كلام الإمام البخاري في (عبد الرحمن):

قال رحمه الله: (عبد الرحمن بن سلمان، روى عن عقيل، روى عنه عبد الله بن وهب، فيه نظر)[٤].

وكذا قال في التاريخ الكبير[٥] والتاريخ الأوسط[٦]. وقد اشتهر عند جماعة من المتأخرين أن البخاري رحمه الله إذا أطلق عبارة (فيه نظر) في الراوي فهي تعني عنده (الضعف الشديد)، فما مدى صحة هذا التفسير لهذه الكلمة عند هذا الإمام؟

وللجواب عن هذا السؤال نقول:

ممن ادّعى ذلك من المتأخرين أئمة منهم:

الحافظ الذهبي رحمه الله في غير موضع من كتبه، منها الميزان[٧]:

---

(١) وسيأتي ما في هذا النقل عن النسائي من النظر.

(٢) صحيح الإمام مسلم، (رقم: ٧٦٣).

(٣) (رقم: ٣٨٨٢).

(٤) الضعفاء (رقم ٢١٥).

(٥) (١٧٥/٥).

(٦) (٩٧/٢).

(٧) (٥٢/٣).

قال: (قلّ أن يكون عند البخاري رجل فيه نظر إلا وهو متهم). وقيد ذلك بكونه غالبًا في موضع آخر الميزان[1]. والحافظ ابن كثير، قال في اختصار علوم الحديث[2] وهو يذكر الاصطلاحات الخاصة: (ومن ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل: «سكتوا عنه»، أو «فيه نظر»، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، لكنه لطيف العبارة في الترجيح، فليعلم ذلك). وتبعهما على ذلك جماعة من المتأخرين كالعراقي والسخاوي والسيوطي وابن أمير الحاج وغيرهم[3].

لكن هل يسلم لهم هذا التفسير؟

والجواب: أن هذا التفسير الذي ذكره هؤلاء الأئمة عليه وقفات واعترضات، ولكن لا أرى تطويل البحث بها، فأحيل إلى من ذكرها، فانظر: دراسة مستقلة للدكتور مسفر الدميني لم أقف عليها لكنه ذكر خلاصتها في كتابه (قول البخاري: سكتوا عنه)[4]، (المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس)[5] للشريف حاتم، ومقالان مطولان له ملحقان بشرحه للموقظة[6]، (تحرير علوم الحديث، للجديع)[7].

---

(١) (٣١٩/٢).

(٢) (ص: ٦٧).

(٣) انظر فتح المغيث، للسخاوي مع حاشية المحقق علي حسين (١٢٢/٢).

(٤) (ص: ٦-٧، ٢١٢).

(٥) (٤٤٠٤٤٢/١).

(٦) (٢٦٧-٢٩٢).

(٧) (٦٠٣/١-٦٠٦).

وخلاصة ما ذكره هؤلاء: أن من قال فيه البخاري: «فيه نظر» فإنه تليين خفيف الضعف، وأن البخاري في إطلاق هذه العبارة مثل غيره من الأئمة، لا كما زُعم من أن له اصطلاحًا خاصًا به في إطلاقها، والله أعلم.
وبعد؛ فنعود إلى الكلام في (عبد الرحمن بن سلمان) وذكر من أطلق فيه التضعيف، **فمن وافق البخاري على ذكره في الضعفاء:**

أبو زرعة الرازي في الضعفاء[١]. والنسائي في الضعفاء والمتروكين[٢] قال: ليس بالقوي.

وكذا حكي الذهبي[٣] عن النسائي أنه قال: ليس بالقوي، وحكاها أيضا ابن الجوزي في (الضعفاء)، وأما ما تقدم نقله من (التهذيب) وحده أنه قال: ليس به بأس، فقد قال الدكتور قاسم علي سعد في كتابه (منهج الإمام النسائي في الجرح والتعديل)[٤] - بعد نقله لها من (التهذيب) - (مطبوعة هذا الكتاب ليست متقنة، لذا لا أستبعد أن يكون للنسائي قول واحد في صاحب هذه الترجمة، وهو الأول - يعني قوله: ليس بالقوي - فيكون هذا مصحفًا عنه، والله أعلم). أ.هـ.

وممن ذكره في الضعفاء أيضًا: العقيلي في الضعفاء[٥] ذكر قول البخاري.

(١) (رقم: ١٨٥).
(٢) (رقم: ٣٦٢).
(٣) في (الميزان ٢/٤٣٧) وفي (المغني في الضعفاء رقم: ٣٥٧٣).
(٤) (٥/٢٣١٠).
(٥) (٣/٤٠٣).

ابن عدي في الكامل[1]. ذكر أيضا قول البخاري. والذهبي في كتابه (الميزان) و(المغني)[2].

والحاصل: أن الرجل عند أبي حاتم خفيف الضعف، وكذا هو عند البخاري - على التحقيق -، فوجه اعتراض أبي حاتم على البخاري هو ما تقدم عن أبي حاتم أنه كان من مذهبه أنه لا يدخل في كتاب خُصص للضعفاء إلا من هو متهالك شديد الضعف جدًا، وإلا فعند تدقيق النظر لا تعارض بين قولي الإمامين، والله علم.

- **المبحث السادس: عبد الرحمن بن عطاء المديني:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: هو عبد الرحمن بن عطاء القرشي، مولاهم، أبو محمد ابن بنت أبي لبيبة الذاري، المديني، صاحب الشارعة، وهي أرض عند رواقي رومة بطرف المدينة[3].

تنبيه: فرّق ابن أبي حاتم بين هذا وبين عبد الرحمن بن عطاء بن كعب، قال الحافظ ابن حجر في (التهذيب): (قلت: لم يفرق بينهما أحد غير ابن أبي حاتم، وأما البخاري والنسائي وابن حبان[4] وابن سعد فلم يذكروا إلا

---

(١) (٣١٨/٤).

(٢) وأما ذكره له في كتابه (من تُكلّم فيه وهو موثق أو صالح الحديث) فلا يعارض ذكره له في الضعفاء كما يعرف ذلك من منهجه في كتابه المذكور، انظر مقدّمة المحقق عبد الله الرحيلي.

(٣) كما في (تهذيب الكمال).

(٤) كذا قال الحافظ، والظاهر من صنيع ابن حبان التفريق، كما في (الثقات)، وقد نبه على وهم الحافظ في هذا الألباني في الضعيفة، (رقم: ٥٨٠٠).

واحدًا..) الخ كلامه رحمه الله، ولذا لم يختلف كلام أبيه في الراويين، ففي كليهما قال: (شيخ).

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعبد الملك بن جابر بن عتيك.

تلاميذه: حاتم بن إسماعيل، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وهشام بن سعد.

وفاته: توفى سنة ثلاث وأربعين ومائة، قاله ابن سعد.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه، فقال: شيخ، قلت: أدخله البخاري في كتاب (الضعفاء)، فقال: يحوّل من هناك)[١]. وعبارة (شيخ) أكثر منها أبو حاتم رحمه الله، وهي – كما يقول الذهبي – ليست عبارة جرح، ولكنها أيضًا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة[٢]. فالعبارة لا تدل على عدالة الراوي إلا من جهة أنه مذكور برواية، وليس هذا تعديلاً ولا جرحًا، وليس فيه تمييز لضبطه، ولذا لا تقال إلا في راوٍ قليل الحديث[٣]. و(عبد الرحمن بن عطاء) كذلك، فقد قال ابن سعد: كان قليل الحديث.

وقول الذهبي في الميزان[٤]: «قواه أبو حاتم»، لا يعني به أكثر من أنه

---

(١) الجرح والتعديل (٣٢٧/٥).

(٢) الميزان (٢٩٥/٢).

(٣) (تحرير علوم الحديث ١/ ٥٨٠).

(٤) (٤٤٦/٢).

أخرجه من كتاب الضعفاء، ولا يعني أنه وثقه، وقد ذكر الذهبي رحمه الله من منهجه في كتابيه الميزان[١] والمغني في الضعفاء[٢] أنه لا يذكر فيهما من قيل فيه: (شيخ) مع أنه تقدم عنه أنه لا يجعلها تعديلاً ولا تجريحًا، والله أعلم.

فالحاصل أن أبا حاتم رحمه الله لا يرى أن يُدخل (عبد الرحمن بن عطاء) في كتاب (الضعفاء)، وأنه ممن يصلح للاعتبار، لا أكثر من ذلك.

وممن وثق (عبد الرحمن) وقوّى أمره جماعة منهم:

الإمام أحمد، قال أبو داود: (قلت لأحمد: عبد الرحمن بن عطاء يروي عنه ابن أبي ذئب. قال: ما أرى بحديثه بأسًا)[٣]. العجلي، قال: حجازي، تابعي، ثقة[٤]. ابن سعد، قال: ثقة قليل الحديث، كما في (تهذيب الكمال). النسائي، قال: ثقة، كما في (تهذيب الكمال)[٥]. أيضًا. وذكره ابن حبان في (الثقات)[٦].

وننتقل الآن إلى كلام البخاري في (عبد الرحمن):

قال رحمه الله: (عبد الرحمن بن عطاء، سمع عبد الملك بن جابر، روى عنه ابن أبي ذئب وحاتم، فيه نظر)[٧]، وكذا في التاريخ[٨]. وقد تقدم في

---

(١) (٢/٢٩٥).

(٢) (١/٤).

(٣) سؤالات أبي داود (ص: ٢١١).

(٤) الثقات، (رقم: ٩٧٧).

(٥) (١٧/٢٨٦).

(٦) (٧/٨٠).

(٧) الضعفاء (رقم: ٢١٢).

(٨) (٥/٢٠٥).

الترجمة التي قبل هذه أن عبارة (فيه نظر) عند البخاري عبارة تليين خفيف الضعف، كما هي عند غيره من الأئمة. و(عبد الرحمن بن عطاء) كان رفيق الإمام مالك في الطلب – كما يقول ابن وضاح[١]–، وقد ترك الإمام مالك الرواية عنه – كما يأتي من كلام ابن عبد البر–، وذكر ابن أبي حاتم في (تقدمة الجرح والتعديل) عن الإمام مالك قوله: كان أصحاب ربيعة أربعة: عبد الرحمن بن عطاء أضاع نفسه، وكثير بن فرقد تقدم موته، والثالث أخذ في الأغاليط، قال أحمد: يعني عبد العزيز بن أبي سلمة كان صاحب حِجَاج وكلام، وسكت مالك عن الرابع وهو نفسه. وقد ذكره أبو زرعة في كتاب الضعفاء[٢]. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بقوي عندهم (التهذيب). وقال ابن عبد البر: ليس عندهم بذاك، وترك مالك الرواية عنه وهو جاره (التهذيب).

والحاصل أنه لا تعارض ظاهر بين (البخاري) و(أبي حاتم)، وأما كلام سائر الأئمة فيمكن الخروج منه بخلاصة، وهي أن (عبد الرحمن بن عطاء): صدوق فيه لين، كما يقول الحافظ في التقريب[٣]، والله أعلم.

- **المبحث السابع: عبد الرحمن بن مسلمة:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: وهو: عبد الرحمن بن مسلمة – ويقال: ابن سلمة –، قال ابن عساكر[٤]: أظنه ابن حبيب بن مسلمة الفهري.

---

(١) (التهذيب).

(٢) (رقم: ١٨٦).

(٣) (رقم: ٣٩٥٣).

(٤) (تاريخ دمشق ٣٧/٢٧٦).

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: أبو عبيدة بن الجراح، وخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص ﷺ، روى عنهم في حديث واحد قصة.

تلاميذه: الوليد بن عبد الرحمن بن أبي مالك.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه، فقال: هو صالح الحديث، وأنكر على البخاري إدخاله في كتاب (الضعفاء)، وقال: يحوّل من هناك)[١].

وقد تقدم الكلام حول ما يعنيه أبو حاتم بعبارة (صالح الحديث)، وأنها عنده قد تكون عبارة تردد في الراوي، وقد تكون عنده بمعنى أنه يعتبر به، وبمقارنة أقواله بأقوال بقية أئمة الجرح والتعديل يعلم مراد أبي حاتم بها في هذا الموضع. ولم أقف حتى الآن على من وثق (عبد الرحمن بن مسلمة)، إلا أن العجلي ذكر في ثقاته[٢]، فقال: عبد الرحمن بن مسلمة، شامي، تابعي، ثقة. فإن صحّ (الظنّ) الذي ظنه ابن عساكر من أن (عبد الرحمن بن مسلمة) هو ابن حبيب بن مسلمة الفهري، احتمل أن يكون هو المقصود عند العجلي، لأن حبيب بن مسلمة الفهري (من الصحابة الذين سكنوا الشام) كما في (الأنساب، للسمعاني)، والله أعلم.

وننتقل الآن إلى كلام البخاري:

قال رحمه الله: (عبد الرحمن بن مسلمة، عن أبي عبيدة بن الجراح، قاله سليمان بن حبان عن الوليد بن أبي مالك، لا يصح)[٣].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٣٤٨).

(٢) (رقم: ٩٨٤).

(٣) الضعفاء، (رقم: ٢١٧).

ومِمن ذكره في (الضعفاء) أيضا:

أبو زرعة الرازي[١]. العقيلي[٢]، وذكر كلام البخاري. ابن عدي، في الكامل[٣] وذكر كلام البخاري، وقال: (وهذا الحديث إنما هو حديث واحد عن أبي عبيدة، ولا يعرف له غيره)[٤]. وذكر الحديث بإسناده ومتنه[٥]، وهو حديث: «يجير على المسلمين أدناهم». وقال الذهبي في الميزان[٦]: عداده في التابعين، ولا يكاد يعرف. وكذا قال في المعنى في الضعفاء[٧]، ذكره في الموضعين (ابن سلمة)، وكرره في الميزان[٨] في (ابن مسلمة). وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان[٩].

والحاصل: أن البخاري رحمه الله لم يتكلم على الرجل بشيء، إنما نصّ على أن الحديث الذي روي من طريقه لا يصح، وهذه عادة له تقدم الكلام عليها وهي أنه ربما ذكر الراوي في (الضعفاء) لا لضعفه عنده ولكن لضعف رواية جاءت من طريقه، قد لا يكون هو السبب في ضعفها، وهذا ما فهمه ابن عدي رحمه الله من كلام البخاري. فإذا كان الرجل لا يعرف له إلا

(١) الضعفاء، (رقم: ١٨٧).
(٢) الضعفاء، (٤٢٦/٣/٤٢٧).
(٣) (٣١١/٤) ذكره باسم (عبد الرحمن بن سلمة).
(٤) وكذا قال البزار، كما في (كشف الأستار ١٧٢٧).
(٥) العقيلي (٤٢٧/٣).
(٦) (٤٣٧/٢).
(٧) (رقم: ٣٥٧٤).
(٨) (٤٥٥/٢).
(٩) (١٠٦/٥، ١٣٥-١٣٦).

حديث واحد، ولا يعرف له إلا راوٍ واحد، ولا يعرف فيه توثيق معتبر، فأقرب ما يقال فيه: (لا يكاد يعرف) كما قال الذهبي، والله تعالى أعلم. وأما توثيق العجلي له، فالعجلي قد قيل: إنه ممن يتوسع في توثيق المجاهيل من القدماء[1]، أو يكون رأى روايته مستقيمة – وإن كانت حديثًا واحدًا – وثقه بناء على ذلك، فقد ذكر المعلمي أن ابن معين والنسائي وغيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم، إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يروِ عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد[2]، كحال صاحب الترجمة، وقد قال العقيلي بعد ذكره للحديث من طريقه: وهذا يروى بغير هذا الإسناد من وجه صحيح، والله أعلم.

- **المبحث الثامن: عبيد الله بن أبي زياد القداح:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: هو عبيد الله بن أبي زياد القداح المكي، أبو الحصين.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: أبو الطفيل، والقاسم بن محمد، وشهر بن حوشب، ومجاهد، وعبد الله بن عبيد بن عمير، وسعيد بن جبير، وأبو الزبير.

تلاميذه: الثوري، وعيسى بن يونس، وأبو حنيفة، ووكيع، وحيى القطان، والخريبي، ومحمد بن بكر البرساني، وأبو عاصم.

---

(١) كما في التنكيل (١/٦٦)، والمسألة غير مسلّم بها بإطلاق، والله أعلم.

(٢)التنكيل (١/٦٦-٦٧).

وفاته: توفى سنة خمسين ومائة.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن عبيد الله بن أبي زياد القداح، فقال: ليس بالقوي ولا بالمتين وهو صالح الحديث يكتب حديثه، ومحمد بن عمرو بن علقمة أحب إلى منه، يحول اسمه من كتاب الضعفاء الذي صنفه البخاري)[1]. وظاهر من كلام أبي حاتم أنه يرى أن (عبيد الله) ضعفه خفيف، يصلح حديثه للاعتبار، ولكنه لا يستحق أن يُدخل في كتاب خُصِّص للضعفاء، على ما تقدم من أنه لا يرى أن لا يدخل في كتب الضعفاء إلا من هو متهالك شديد الضعف.

وممن رفع من حال (عبيد الله):

الإمام أحمد، قال عبد الله ابنه: (سألته (يعني أباه) عن عبيد الله بن أبي زياد القداح فقال: صالح، فقلت له: تراه مثل عثمان بن الأسود؟ فقال: لا، عثمان أعلى)[2]، وفي موضع آخر من العلل[3] قال: ليس به بأس.

وابن معين، جاءت عنه روايات مختلفة، ذكرها ابن عدي في الكامل[4]: الأولى: ثقة. الثانية: ليس به بأس. الثالثة: ضعيف. وقد ذكر المعلمي في التنكيل[5] أن ابن معين اختلف كلامه في جماعة، يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى، وذكر منهم جماعة، وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثرون،

---

(١) الجرح والتعديل (٣٨٠/٥).

(٢) العلل (رقم: ٣٣٠١).

(٣) (رقم: ١٥٠٤).

(٤) (٣٢٧/٤).

(٥) (٦٩/١).

وذكر أمثلة لذلك أيضًا، ثم قال: وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة (ثقة) لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب[١]. وقريب من هذا الاختلاف عن ابن معين في شأن (عبيد الله) الاختلاف في عبارة النسائي،فجاءت عنه أيضا ثلاث روايات: الأولى: ليس به بأس. الثانية: ليس بالقوي. الثالثة: ليس بثقة. ذكر هذه العبارات الثلاث المزي في (تهذيب الكمال). وممن وثق (عبيد الله) العجليُّ، قال في ثقاته[٢]: ثقة.

وذكر ابن عدي أحاديث رويت من طريق عبيد الله، ثم قال: (ولعبيد الله ابن أبي زياد غير ما ذكرت من الحديث، وقد حدث عنه الثقات، ولم أر في حديثه شيئًا منكرًا فأذكره)[٣]. والحاكم، وصفه بأنه (من الثقات)، في المستدرك[٤].

والآن نذكر ما ذكره البخاري في شأن (عبيد الله بن أبي زياد):

قال رحمه الله: (عُبيد الله بن أبي زياد القَداح، سمع أبا الطفيل، والقاسم بن محمد، روى عنه الثوري ووكيع، قال يحيى القطان: كان وسطًا، لم يكن بذاك، ليس هو مثل عثمان بن الأسود، ولا سيف، ومحمد بن عمرو أحبّ إليّ منه)[٥]. ومثله في التاريخ الكبير[٦]. وكلمة (وسط) من أدنى مراتب التعديل، خاصة أنها هنا قُرنت بـ(لم يكن بذاك) وهي من أخفّ الضعف، فكأنه يرى

(١) سيأتي مثال آخر لهذا في (الترجمة الخامسة والعشرين).

(٢) (رقم ١٠٥٥).

(٣) الكامل (٣٢٨/٤).

(٤) (١١٤/٤).

(٥) الضعفاء، (رقم: ٢٢١).

(٦) (٢٣٧/٥).

أنه صالح للاعتبار، هذا مع ما عُلِم من تشدّد القطان رحمه الله، والله أعلم.
وقد ذكره أبو زرعة في الضعفاء[١]، وذكر كلام القطان.

وقال الآجري عن أبي داود: أحاديثه مناكير (التهذيب)، وهذه العبارة تقابل عبارة ابن عدي المتقدمة: لم أر في حديثه شيئًا منكرًا. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم (التهذيب)[٢].

فالحاصل، أننا لا نستطيع أن نقيم تعارضًا بين أبي حاتم والبخاري في شأن (عبيد الله)، إلا من حيث ما تقدم من مذهب أبي حاتم ألا يدخل في كتب الضعفاء أمثال هؤلاء، وأما (عبيد الله) فقد صرّح أبو حاتم بحاله عنده فقال: ليس بالقوي ولا بالمتين وهو صالح الحديث يكتب حديثه. وهذه العبارة تعني أنه صالح الحديث للاعتبار، أما الاحتجاج فلا، وقد نقل ابن حجر في (التهذيب) عن أبي حاتم قوله في (عبيد الله): «لا يُحتج به إذا انفرد»، وهذا معنى قوله: (يكتب حديثه)، والله أعلم. فأحسن ما يقال في حال (عبيد الله) ما لخّصه ابن حجر في (التقريب) بقوله: ليس بالقوي، وقريب منه عبارة الذهبي في (الكشاف): فيه لين، مما يدل على أنه ليس بشديد الضعف مروح، ولا هو ممن يحتج بحديثه، والله تعالى أعلم.

- **المبحث التاسع: عبيد الله بن عبد الله، أبو المنيب العتكي:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: هو: عبيد الله بن عبد الله، أبو المنيب، العتكي، المروزي، السنجي[٣].

---

(١) (رقم: ١٩١).

(٢) وهو في كتاب (الأسامي والكنى) لأبي أحمد الحاكم.

(٣) هذه النسبة إلى سنج، بكسر السين المهملة، وسكون النون، وفي آخرها جيم، وهي قرية كبيرة من قرى مرو، كما في (الأنساب) للسمعاني.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: أبو الشعثاء جابر بن زيد، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، وعبد الله بن بريدة، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى بن عباس، وعمر بن عبد العزيز، ويحيى بن يعمر.

تلاميذه: زيد بن الحباب، وعبدان بن عثمان، وعلي بن الحسن بن شقيق، والفضل بن موسى، وأبو تميلة يحيى بن واضح، المروزيون.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي بقول: هو صالح الحديث[1]، وأنكر على البخاري إدخاله في كتاب (الضعفاء)، وقال: يحوَّل)[2].

ثم حكي ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه سئل عن أبي المنيب فقال: ثقة. وقال الآجري عن أبي داود: ليس به بأس (التهذيب). وقال عباس بن مصعب: (رأى من الصحابة أنسًا، ويروي عن عدة من التابعين، ويروي عنه أبو تميلة وهو ثقة)[3]. وقال النسائي: ثقة[4]. وقال ابن عدي: وهو عندي لا بأس به. وقال الحاكم أبو عبد الله: مروزي ثقة، يجمع حديثه[5].

---

(١) وقد تقدم ما يتعلق بمعنى قول أبي حاتم: (صالح الحديث) في ترجمة (عبد الرحمن بن سلمان الحجري).

(٢) الجرح والتعديل (٣٨٤).

(٣) الكامل، لابن عدي (٣٢٩/٤).

(٤) وعنه رواية أخرى تأتي.

(٥) المستدرك (٣٠٦/١).

وننتقل الآن إلى كلام الإمام البخاري:

قال رحمه الله: (عبيد الله أبو المنيب العتكي المروزي، سمع ابن بريدة، وعكرمة، روى عنه زيد بن الحباب، وعلي بن الحسن، عنده مناكير، قال أبو قدامة: أراد ابن المبارك أن يأتيه فأخبر أنه روى عن عكرمة: «لا يجتمع الخراج والعشر» فلم يأته)[١]. وكذا في التاريخ الكبير[٢]. وكلمة: (عنده مناكير) قريبة من قولهم: (في حديثه مناكير)، وقد قال المعلمي: (قولهم: «في حديثه مناكير» كثيرًا ما تقال فيمن تكون النكارة من جهته جزمًا أو احتمالاً فلا يكون ثقة)[٣]. وقد ذكروا[٤] أن البخاري إذا قال في الراوي: «منكر الحديث» فهي تعني أنه ضعيف جدًا، لكن لا شك أن عبارة (عنده مناكير) لا تعطي معنى عبارة (منكر الحديث) حتى تكون بمعناها، والله أعلم.

وقد حكى البخاري – كما هنا – وكذا حكاه غيره عن ابن المبارك أنه ترك الرواية عنه لما بلغه أنه حدث بحديث: «لا يجتمع الخراج والعشر».

وقال عبد الله بن أحمد: (قال أبي: ما أنكر حديث حسين بن واقد، وأبي المنيب، عن ابن بريدة)[٥]. وقال أيضًا: (قال أبي: عبد الله بن بريدة، الذي

---

(١) الضعفاء، (رقم: ٢٢٠).

(٢) (٢٤١/٥).

(٣) طليعة التنكيل (٥٠/١).

(٤) ذكرها أبو الحسن بن القطان في بيان الوهم والإيهام (٢٦٤/٢، و٣٧٧/٣)، بلفظ: كل من قلت فيه: «منكر الحديث» فلا تحل الرواية عنه، قال الحافظ ابن حجر في اللسان (٢٢٠/١): وهذا القول مروي بإسناد صحيح عن عبد السلام بن أحمد الخفاف عن البخاري.

(٥) العلل (٤٩٧).

روى عنه حسين بن واقد ما أنكرها، وأبو المنيب أيضًا يقولون: كأنها من قبل هؤلاء)[1].

وهذا مما يفسر لنا قول البخاري: (عنده مناكير). وذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء[2]. وقال النسائي: ضعيف[3]. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه[4]. وقال ابن حبان: ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات، يجب مجانبة ما يتفرد به، والاعتبار بما يوافق الثقات دون الاحتجاج به[5]. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم[6]. وقال البيهقي: لا يحتج به[7]. وقال الحافظ ابن حجر في (التقريب): صدوق يخطئ[8].

والحاصل: أن الرجل صالح الحديث في المتابعات، وأن له غرائب ينفرد بها، خاصة ما كان من روايته عن ابن بريدة، والله أعلم.

---

(١) العلل (١٤٢٠).

(٢) (رقم: ١٩٠).

(٣) التهذيب (٢٥/٧).

(٤) الضعفاء (٧٥/٤).

(٥) المجروحين (٣٠/٢).

(٦) التهذيب (٢٥/٧).

(٧) التهذيب (٢٥/٧).

(٨) رقم (٤٣١٢).

- **المبحث العاشر: عبيد بن سلمان الأغر[1].**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: هو عبيد بن سلمان الأغر، مولى مسلم بن هلال، يقال: إنه أخو عبد الله بن سلمان الأغر مولى جهينة.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: سعيد بن المسيب، وأبوه سلمان الأغر، وعطاء بن يسار، ويعقوب بن الأشج.

تلاميذه: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وموسى بن عبيدة الربذي، وموسى بن عقبة.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (عبيد بن سلمان الأعرج، مولى مسلم بن هلال، روى عن سعيد بن المسيب وعطاء بن يسار، روى عنه بن أبي ذئب وموسى بن عبيدة، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: لا أرى في حديثه إنكارا، يحول من كتاب (الضعفاء) الذي ألفه البخاري إلى الثقات)[2].

وهذا هو الموضع الوحيد الذي ينص فيه أبو حاتم على المرتبة التي يُريد أن يُحوَّل إليها الراوي، وهي مرتبة (الثقات). وقد ذكر ابن حبان (عبيد بن سلمان) في (ثقاته). ولم أجد كلامًا للبخاري عنه في (الضعفاء الصغير)،

---

(١) كذا في كل المصادر، ووقع في النسخة التي بين يدي من «الجرح والتعديل»: (الأعرج).

(٢) الجرح والتعديل (٤٧٧/٥).

لكن عزاه إلى كتاب (الضعفاء) للبخاري غير واحد، منهم أبو حاتم كما هنا، والمزّي في (تهذيب الكمال)، وابن حجر في (تهذيب التهذيب). وقد ترجم له في التاريخ الكبير[1]، قال رحمه الله: (عبيد بن سلمان، مولى مسلم بن هلال، سمع سعيد بن المسيب قوله، سمع منه بن أبي ذئب، قال آدم: حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا أبو الحارث بن سنان الشامي، فلا أدري محفوظ أم لا، وقال يعقوب بن محمد بن طحلاء: حدثنا عبيد بن سليمان عن يعقوب بن الأشج عن النبي ﷺ في الغرب). ثم قال[2]: (عبيد بن سلمان، قال بشر: أخبرنا عبيد الله أخبرنا يعقوب بن محمد بن طحلاء حدثني عبيد بن لسيمان[3]: حضرت يعقوب بن عبد الله بن الأشج قال: بلغني أن النبي ﷺ قال: {الرُّغْب شُوْم})[4].

وقال قبل ذلك[5]: (عبيد الأغر القرشي، عن عطتء بن يسار، روى عنه موسى، حديثه لا يصح).

فهل هذا الأخير هو المذكور في الموضعين الأوّلين؟ أم غيره؟ ظاهر صنيع ابن عدي أنه غيره، فإنه قال: (عبيد الأغر القرشي، سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: عبيد الأغر القرشي، عن عطاء بن يسار لا يصح حديثه، وهذا الذي أشار إليه البخاري إنما هو حديث واحد، يروي عنه موسى

---

(١) (٢٨٣/٥).

(٢) (٢٩٢/٥-٢٩٣).

(٣) كذا، وصوابه (سلمان).

(٤) والحديث أخرجه أيضا ابن أبي الدنيا في كتاب (الجوع) من طريق داود بن عمرو الضبي عن يعقوب بن محمد، به، ومعني قوله: (الرُّغْب شُوْم) أي الشَّرَه والحِرص على الدنيا، وقيل: سَعَة الأمل وطَلَب الكثير (النهاية).

(٥) (٢٨٠/٥).

بن عبيدة والحديث إنما هو: {المؤمن يأكل ف يمعاء واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء}[(١)][(٢)].

وكذا الذهبي، فإنه قال في المغني[(٣)]: (عبيد بن الأغر، أو عبيد الأغر، لا يعرف، وما روى عنه سوى موسى بن عبيدة). ثم ذكر[(٤)]. عبيد بن سلمان، وقال: لينَّهُ البخاري وحده. ومما يؤيد ما ذهب إليه ابن عدي والذهبي أن البخاري[(٥)] ذكر الحديث الذي رواه موسى بن عبيدة عن عبيد عن عطاء، وهو الحديث الذي ذكره ابن عدي، وقال: ولا يصح. مع أنه عند تتبع طرق الحديث تجد الروايات متعددة، وفي بعضها (عبيد بن سليمان الأغر)، فالله أعلم.

وعلى كل حال، فلم يثبت عندنا أن البخاري تكلم في الرجل، وأقوى ما عندنا أنه قال في أحد المواضع: «حديثه لا يصح»، وهي صريحة في أنه يضعف الحديث الذي جاء من طريقه، ولا يلزم من ذلك أن يكون هو سبب الضعف، ولذلك تجد ابن حبان لما ترجم في (الثقات) لجهجاه الغفاري قال:

---

(١) هذا الحديث الذي أشار إليه ابن عدي رحمه الله أخرجه ابن أبي شيبة في (المصنف ١٢/٤١٩-٤٢٠ ط عوامة)، وغيره ممن تجده في (نزهة الألباب في قول الترمزي: «وفي الباب» ٥/٢٦٦٧)، من طريق موسى بن عبيدة عن عبيد الأغر عن عطاء بن يسار عن جهجاه الغفاري رضي الله عنه، وممن أخرج الحديث ابن عدي في (الكامل ٦/٣٣٦) ولكن سقط عنده (عبيد بن سلمان) ولا بدّ من ذكره، فالحديث من طريقه كما نبه عليه هو نفسه رحمه الله.

(٢) الكامل (٥/٣٥١).

(٣) (رقم: ٣٩٥٦).

(٤) (رقم: ٣٩٦٥).

(٥) (٤/١٧١).

يقال: إن له صحبة، ولكن في إسناد خبره رجل ضعيف يقال له: موسى بن عبيدة الربذي)[1].

فقد يكون البخاري يرى ما يرى ابن حبان من أن حديث (عبيد بن سليمان) لا يصح لأجل موسى بن عبيدة الربذي، والله تعالى أعلم.

• المبحث الحادي عشر: عباد بن راشد البصري:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: هو عباد بن راشد التميمي البصري، البزار، مولى بني كليب بن يربوع، ابن أخت داود بن أبي هند، ويقال: ابن خالته.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: ثابت البناني، والحسن البصري، وداود بن أبي هند، وقتادة.

تلاميذه: هشيم، وعبد الرزاق، وابو عامر العقدي، وابن المبارك، وابن مهدي، وأبو داود الطيالسي، ووكيع، وبدل بن المحبر، وعفان، وأبو نعيم.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن عباد بن راشد، فقال: صالح الحديث، وأنكر على البخاري إدخال اسمه في كتاب (الضعفاء) وقال: يحول من هناك)[2]. وقد حكى ابن أبي حاتم عن الإمام أحمد أنه سئل عن عباد بن راشد، فقال: شيخ ثقة صدوق صالح. وحكى أيضًا عن ابن معين قوله: عباد

---

(١) الثقات (٦١/٣).

(٢) الجرح والتعديل (٩٨/٦).

بن راشد صالح. ويأتي ما يفسر قول ابن معين. وقال العجلي: ثقة[١]. وقال البزار: ثقة[٢]. وقال الساجي: صدوق[٣]. وقال ابن عدي: ليس حديثه بالكثير، وحديثه على الاستقامة[٤].

وننتقل الآن إلى كلام أبي عبد الله البخاري فيه:

قال رحمه الله: عباد بن راشد، عن الحسن، روى عنه ابن مهدي، يهم الشيء، [تركه يحيى القطان][٥].

وكذا قال عمرو بن علي: كان عبد الحمن يحدثنا عن عباد بن راشد، وكان يحيى يقول إذا ذكره: قد رأيته[٦]. وقال الدوري عن ابن معين: حديثه ليس بالقوي، ولكن يُكتب[٧]. وفيه أيضًا من رواية الدورقي عنه: عباد بن راشد ضعيف. فهذا يفسر قول ابن معين المتقدم: (صالح)، يعني أنه يكتب حديثه، صالح للاعتبار. وقال أبو داود: ضعيف[٨]. وقال يعقوب بن سفيان: عباد بن راشد في حديثه ضعف[٩]. وقال النسائي: ليس بالقوي[١٠]. وكذا قال

(١) الثقات (رقم: ٧٦٠).

(٢) التهذيب (٥/٨٠).

(٣) المرجع السابق.

(٤) الكامل (٤/٣٤١).

(٥) زيادة من التاريخ الكبير (٥/٣١٥)، والكامل (٤/٣٤٠)، وكذا هو في بعض نسخ (الضعفاء).

(٦) الضعفاء، للعقيلي (٤/٩١).

(٧) الكامل (٤/٣٤١).

(٨) التهذيب (٥/٨٠).

(٩) المعرفة والتاريخ (٢/١٢٦).

(١٠) الضعفاء (رقم: ٤٠٩).

ابنُ البرقي، كما في (التهذيب). وأما ابن حبان، فقال: (كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها، فبطل الاحتجاج به)[1].

والحاصل أن الرجل لا ينزل عن رتبة الصدوق، كيف وقد أطلق التوثيق فيه جماعة منهم الإمام أحمد ورفع من شأنه، وروى عنه ابن مهدي، ولكن له أوهام أشار البخاري إلى أنها ليست كثيرة بقوله: (يهم الشيء). وأما ترك ابن القطان لحديثه؛ فابن القطان معروف بالتشدد، بخلاف ابن مهدي.

قال الذهبي – وذكر ابن مهدي –: (كان هو ويحيى القطان قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلاً وعلمًا وفضلاً، فمن جرحاه لا يكاد – والله – يندمل جرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتُهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقًا كثيرًا، وضعفا آخرين)[2].

وعن ابن المديني قال: (إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن، لأنه أقصدهما، وكان في يحيى تشدد)[3].

وأما ابن حبان فقد كانت له عادة في التهويل، يرى ما يستنكره للراوي فيبالغ في الحط عليه، وقد وصفه الذهبي بـ(الخساف المتهور)، كما في ترجمة محمد بن الفضل السدوسي، من (الميزان).

---

(١) المجروحين (٢/١٥٣).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، (ص: ١٦٧).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/٢٤٣).

فأولى ما يقال في (عباد بن راشد) ما قاله ابن حجر رحمه الله في (التقريب): صدوق له أوهام، والله تعالى أعلم.

- **المبحث الثاني عشر: عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: هو: عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني، أبو عبد الرحمن، ويقال: ابو عبد الله، ويقال: أبو محمد، ويقال: أبو هاشم، المكتب المعروف بالطرائفي[1]، مولى منصور بن محمد بن مروان، وقيل: مولى بني تيم.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: أيمن بن نابل، وفطر بن خليفة، وابن أبي ذئب، ومعاوية بن سلام، وجعفر بن برقان، وسعيد بن عبد العزيز، وعبيد الله بن عمر العمري، ومالك بن أنس.

تلاميذه: بقية بن الوليد – وهو من أقرانه –، وعبد الله بن محمد النفيلي، وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وعبد الحميد بن محمد الحراني، ومحمد بن سلام البيكندي، وأحمد بن سليمان الرهاوي.

وفاته: توفى سنة ٢٠٢هـ، وقيل: سنة ٢٠٣هـ.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه، فقال: صدوق، وأنكر على البخاري

---

(١) قيل له ذلك: لأنه كان يتتبع طرائف الحديث، كما في (تهذيب الكمال).

إدخال اسمه في كتاب (الضعفاء)، وقال: يحوّل منه، وقال: يروي عن الضعفاء، يشبه ببقية في روايته عن الضعفاء)[1].

وهذه من التراجم التي لا توجد في المطبوع من (الضعفاء)، وترجم له في (التاريخ)، كما سيأتي بإذن الله. وقول أبي حاتم في الراوي: (صدوق) ليس كغيره من أئمة الجرح والتعديل، لما عُرف من تشدده، حتى قال المعلمي رحمه الله في التنكيل[2]: (وأبو حاتم معروف بالتشدد، قد لا تقل كلمة «صدوق» منه عن كلمة «ثقة» من غيره، فإنك لا تكاد تجده أطلق كلمة «صدوق» في رجل إلا وتجد غيره قد وثقه، هذا هو الغالب).

بل تجد الإمام أبا حاتم رحمه الله ربما وصف كبار الحفاظ بكلمة «صدوق»، كما تجد أمثلة عدّة في المرسل الخفي[3].

وممن أطلق التوثيق في (عثمان بن عبد الرحمن): ابنُ معين، كما في (الجرح والتعديل).

وقال ابن أبي عاصم: صدوق اللسان (التهذيب).

وقال ابن عدي: سمعت أبا عروبة ينسبه إلى الصدق، وقال: لا بأس به متعبد، ويحدّث عن قوم مجهولين بالمناكير[4]. ثم قال ابن عدي: (وصورة عثمان بن عبد الرحمن أنه لا بأس به كما قال أبو عروبة، إلا أنه يحدث عن قوم مجهولين بعجائب، وتلك العجائب من جهة المجهولين، وهو في أهل

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٢٠٠-٢٠١).
(٢) (١/٣٥٠)، ونحوه في (١/٣٢٥).
(٣) (١/٣٤٠-٣٤٢).
(٤) الكامل (٥/١٧٣).

الجزيرة كبقية في أهل الشام، وبقية أيضًا يحدث عن مجهولين بعجائب، وهو في نفسه ثقة لا بأس به صدوق، ما يقع فيه حديثه من الإنكار فإنما يقع من جهة من يروي عنه)[١]. وقال ابن شاهين: ثقة ثقة، إلا أنه كان يروي عن الضعاف والأقوياء[٢].

والحاصل أن الرجل عند هؤلاء صدوق في نفسه، لكن روى عن المجهولين فوقعت في روايته المناكير.

وأما الإمام البخاري فقد تقدم أنه لا وجود لترجمة (عثمان) في (الضعفاء) المطبوع، وكلامه رحمه الله في التاريخ[٣] قال: (عثمان بن عبد الرحمن القرشي، أبو عبد الرحمن، المكتب، قال قتيبة: كان يسمى عثمان الطرائفي، رأي خصيفًا، ويروي عن قوم ضعاف، كناه محمد بن سلام). فلم يزد على قوله: (يروي عن قوم ضعاف)، والرواية عن الضعفاء لا تعد في حد ذاتها من أسباب جرح والراوي، ولذا تجد الذهبي لما ترجم في الميزان[٤] لـ(يزيد بن عبد الله بن الهاد) قال: من ثقات التابعين وعلمائهم، لم أذكره إلا لأن أبا عبد الله بن الحذاء أورده في باب من ذكر بجرح من رجال الموطأ، فلم يأت بشيء أكثر من قول ابن معين: يروي عن كل أحد، وما هذا بجرح، فإن الثوري كذلك يفعل، وهو حجة. ومراده[٥]. أنه ليس بجرح في الثقات الذين يميزون بين الرواة، وإنما يروون عن كل أحد لنشر الأخبار في

---

(١) (الكامل ١٧٤/٥).

(٢) تاريخ أسماء الثقات (رقم: ٧٣٥).

(٣) (٧٧/٦).

(٤) (٣٩٣/٤).

(٥) الكلام الآتي لأبي الحسن السليماني في كتابه (إتحاف النبيل ١٤٧/٢).

الأمصار، ومن احتاج للعمل بحديث ما فتش عن رجاله، أما من روى عن كل أحد دون تمييز، فلا شك أن هذا مما يقدح فيه، والله تعالى أعلم. أهـ.

ولذا فإن الراوي قد يتهم بالكذب عند إكثاره من الرواية عمن لا توجد لهم تراجم في كتب علم الرجل[١]، كما هو الشأن في محمد بن عمر الواقدي، وكما هو الحال في صاحب الترجمة فقد قال فيه ابن نمير: «كذاب»، وما ذلك إلا لإكثاره عن الضعفاء، والله أعلم.

نعود إلى الكلام عن (عثمان بن عبد الرحمن) فنقول:

تقدم أن ابن نمير قال فيه: كذاب[٢]. وذكره العقيلي في الضعفاء[٣] مقتصرًا على كلام البخاري.

وقال ابن حبان: (يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كثر ذلك في أخباره التزقت به تلك الموضوعات، وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز الاحتجاج عندي بروايته لكلها على حالة من الأحوال، لما غلب عليه من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات)[٤]. وقال الساجي: عنده مناكير. وقال أبو أحمد الحاكم: يروي عن قوم ضعاف، حديثه ليس بالقائم. وقال الأزدي: متروك. وأما ما وقع في (التهذيب) عن أحمد أنه قال: «لا أجيزه»، والتي تعني لا أقبل روايته، فالموجود في العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله[٥]: لم أسمع منه، وما أخبره!

---

(١) ضوابط الجرح والتعديل، (ص: ١٧٣).

(٢) (التهيب)، وكذا بقية الأقوال منه.

(٣) (٤/٢١٨-٢١٩).

(٤) المجروحين (٢/٧٠-٧١).

(٥) (٣/٥١).

وهي لا تعطي معنى الأولى تمامًا، والله أعلم. هذا حاصل ما وقفت عليه من الكلام في الرجل.

وقد تصدّى للدفاع عنه الإمام الذهبي رحمه الله في الميزان[١]. فقال في مطلع ترجمته: أحد علماء الحديث بحران[٢]. وهو لا بأس به في نفسه، وأما ابن حبان فإنه يقعقع كعادته.. فذكر كلام ابن حبان ثم قال: (قلت: لم يروِ ابن حبان في ترجمته شيئًا، ولو كان عنده له شيء موضوع لأسرع بإحضاره، وما علمت أن أحدًا قال في عثمان بن عبد الرحمن هذا: إنه يدلس عن الهلكي[٣]؛ إنما قالوا: يأتي عنهم بمناكير، والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع، وكذا أسرف فيه محمد بن عبد الله بن نمير، فقال: كذب). أهـ.

والحاصل أن الرجل صدوق في نفسه، إلا أنه أكثر من الرواية عن المجاهيل، فتكلم فيه بعض الأئمة بسبب ذلك، ولكن ذلك – والله أعلم – لا ينزله عن رتبة من يقبل حديثه، والله الموفق.

- **المبحث الثالث عشر: عمرو بن عبيد الله[٤]:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو عمرو بن عبيد الله الحضرمي، حليف الأنصار.

---

(١) (٣/٤٦-٤٧).

(٢) وقد ترجم له في كتابه سير أعلام النبلاء (٩/٤٢٦).

(٣) يعني كما زعم ابن حبان.

(٤) وقع خلاف في اسم أبيه هل هو (عبيد الله) مصغر، أو (عبد الله) مكبر؟ انظر: (المسند ٤/٣٤٧)، و(التاريخ الكبير ٦/١٣٦)، و(تعجيل المنفعة)، و(بيان خطأ الإمام البخاري في تاريخه، للرازي ص: ١٤٨)، و (الإصابة).

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: روى عن النبي ﷺ.

تلاميذه: وعنه: الحسن بن عبد الله بن عبيد الله[١].

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (عمرو بن عبد الله، قال: {رأيت النبي ﷺ أكل كتفًا فصلى ولم يتوضأ}، روى هذا الحديث الواحد، روى جعيد بن عبد الرحمن عن الحسن بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس عنه، سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: أدخله البخاري في كتاب (الضعفاء)، فسمعت أبي يقول: يحول من هناك[٢].

وأما البخاري رحمه الله فقال: (عمرو بن عبيد الله الحضرمي، رأى النبي ﷺ، لا يصح حديثه).

ومثله في التاريخ الكبير[٣]. وهذا، كما تقدم أن البخاري ربما أدخل في كتاب (الضعفاء) أسماء بعض الصحابة، لبيان ضعف الحديث الوارد من طريقهم[٤]، ولذا قال ابن عدي بعد ذكره كلام البخاري: (وهذا هو حديث واحد، وإنما شك البخاري أنه لا يصح له أنه ليس لعمرو بن عبد الله صحبة)[٥].

---

(١) واختلف في اسمه أيضا وهذا أصحها، انظر (المسند ٣٤٧/٤، ط المكنز).

(٢) الجرح والتعديل (٣١٤/٦).

(٣) (٣١٤/٦).

(٤) أو لتردده في إثبات الصحبة للراوي، كما هو الحال في (عمرو بن عبيد الله).

(٥) الكامل (١٤١/٥).

فبين ابن عدي أن البخاري أراد بكلامه نفي الصحبة عن (عمرو بن عبيد الله)، وهذا ما يوافق عليه أبو حاتم أيضًا؛ ففي المراسيل لابن أبي حاتم[1] قال: (عمرو بن عبد الله الحضرمي، لم ير النبي ﷺ، ولا تصح صحبته، ولا رؤيته للنبي ﷺ).

فالحاصل أن البخاري جرى على اصطلاحه في ذكر الراوي في كتابه ليبين علة الخبر الذي روي من طريقه، وأما أبو حاتم فلم يبين مراده بقوله: (يحول من كتاب الضعفاء) مع أنه يتفق مع البخاري في نفي الصحبة عنه، والله تعالى أعلم.

- **المبحث الرابع عشر: عاصم بن عمرو البجلي:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي

اسمه ونسبه: هو عاصم بن عمرو، وقيل: ابن عوف، **البجلي، الكوفي.**

تنبيه: فرّق البخاري بين (عاصم بن عمرو البجلي) و (عاصم بن عمرو النخعي)، ففي التاريخ[2]: عامص بن عمرو النخعي، عن أبي أمامة ﷺ، عن النبي ﷺ، روى عنه فرقد السبخي، ولم يثبت حديثه.

وهذا هو المذكور في الضعفاء[3].

وبعد هذا بترجمة في (التاريخ) قال: عاصم بن عمرو البجلي، روى

(١) (ص: ١٤٢).

(٢) (٢٧٤/٦).

(٣) (رقم: ٢٩٣).

عنه أبو إسحاق الهمداني، وشعبة ومالك بن مغول. فظاهر صنيعه هذا التفريق. وقد نبه ابن حبان رحمه الله إلى سرّ هذا التفريق، وأنه من صنيع (فرقد السبخي) فقال: (عمرو بن عاصم البجلي، من أهل الشام، يروي عن أبي أمامة، قدم العراق زمن خالد بن عبد الله القسري، فكتب عنه العراقيون أهل الكوفة وأهل البصرة، وهو الذي يروي عنه فرقد السنجي ويقول: ثنا عاصم بن عمرو النخعي عن أبي أمامة). أ.هـ[1]. وكذا قال في (مشاهير علماء الأمصار)[2]. وفي (المتفق والمفترق للخطيب): عاصم بن عمرو ثلاثة، ثم ذكرهم:

١- عاصم بن عمرو الحجازي. عاصم بن عمرو البجلي، وذكر من الرواة عنه فرقد، وأنه يروي عن أبي أمامة. عاصم بن عمرو الفهمي. ثم وجدت البخاري ترجم قبل هذين[3]: عاصم البجلي، وأشار إلى الخلاف في نسبته بين فرقد السبخي، والجماعة. فالظاهر أنهما واحد، والله أعلم.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: أبو أمامة الباهلي، وعمير مولى عمر بن الخطاب، وعمرو بن شراحيل وأرسل عن عمر.

تلاميذه: حجاج بن أرطاة، وشعبة بن الحجاج، وطارق بن عبد الرحمن البجلي، وعامر الشعبي، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وأبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، وفرقد السبخي، ومالك بن مغول، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

---

(١) الثقات (٢٣٧/٥).

(٢) رقم (٨٦٧).

(٣) (٢٦٧/٦).

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه، فقال: هو صدوق، وكتبه البخاري في كتاب (الضعفاء)، فسمعت أبي يقول: يحوّل من هناك)[١]. وذكره ابن حبان في (الثقات). وقال الذهبي في الميزان[٢]: لا بأس به إن شاء الله، وهو من قدماء شيوخ شعبة. **وأما الإمام البخاري** فقال العبارة المتقدمة: (عاصم بن عمرو النخعي، عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، روى عنه فرقد السبخي، ولم يثبت حديثه)[٣]. فجرى رحمه الله على عادته في ذكر الراوي في (الضعفاء) لبيان ضعف الحديث الذي روي من طريقه، ولم يزد على ذلك. وقد ذكره أبو زرعة في كتاب (الضعفاء) أيضا. وكذا العقيلي، فيما ذكره الحافظ في (التهذيب)، ولم أقف عليه حتى الآن في المطبوع من (الضعفاء).

فالظاهر أن الرجل (صدوق)، كما قال أبو حاتم، وليس للبخاري كلام فيه، وإنما ذكره لبيان ضعف الحديث الوارد من طريقه، والله أعلم.

- **المبحث الخامس عشر: عباءة بن كليب الليثي:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي

اسمه ونسبه:

هو عباءة بن كليب الليثي، أبو غسان الكوفي.

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٤٥٤-٤٥٥).

(٢) (٢/٢٧٣).

(٣) الحديث الذي أشار إليه البخاري هنا من رواية فرقد السبخي عن عاصم عن أبي أمامة، أخرجه الإمام أحمد في (المسند ٥/٢٥٩).

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: جويرية بن أسماء، وحماد بن سلمة، ومبارك بن فضالة، ومهدي بن ميمون، وشريك القاضي، وفضيل بن عياض، وأبو كدينة يحيى بن المهلب، وعبد الله بن المبارك.

تلاميذه: أبو كريب، وطلق بن غنام، وزكريا بن عدي، وعلي بن محمد الطنافسي، وغيرهم.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه، فقال: صدوق، قال أبو محمد: روى عن إسماعيل بن إبراهيم عن الحسن ومبارك بن فضالة وداود الطائي، وفي حديثه إنكار أخرجه البخاري في كتاب (الضعفاء)، فسمعت أبي يقول: يحول من هناك)[1]. ولم أجد له ذكرًا لا في (الضعفاء) ولا في (التاريخ)، وذكره العقيلي في الضعفاء[2] ولم يذكر كلاما للبخاري كعادته، وإنما قال: (عباءة بن كليب الليثي، عن جويرية بن أسماء، ولا يتابع عليه)، ثم ساق الحديث الذي روي بهذه الطريق. فخلاصة حال الرجل أنه (صدوق، وله ما ينكر) كما قال الذهبي في (الميزان) و(المغني)، وقريبة منها عبارة الحافظ في (التقريب): صدوق له أو هام.

ولم نقف على كلام للبخاري حتى نعرف مقدار التعارض بين كلامه وكلام أبي حاتم، والله أعلم.

(١) الجرح والتعديل (٧/٦٠-٦١).

(٢) (٥/٣٥).

• الفصل الثاني: الرواة المترجم لهم من حرف القاف إلى أصحاب الكنى:

وفيه ستى عشر مبحثًا

• المبحث الأول: قطبة بن العلاء الغنوي:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه: هو أبو سفيان: قطبة بن العلاء بن المنهـال، الغنـوي، الكوفي.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: الثوري، وأبوه العلاء بن المنهال.

تلاميذه: روى عنه أبو حاتم الرازي، وابن أبي خيثمة، وغيرهما.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه فقال: كتبنا عنه، ما بلغنا إلا خير[1]، قلت له: إن البخاري أدخله في كتاب (الضعفاء)، قال: ذلك مما تفـرد بـه، قلت: ما حاله؟ قال: شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به)[2].

وقول أبي حاتم: (شيخ يكتب حديثه) ليس بصيغة توثيق، ولا هو بصيغة إهدار، كما يقول الذهبي[3] رحمه الله. فهي مشعرة بضعف الراوي وصلاحية حديثه للاعتبار. وذكره العجلي في الثقات[4]، ومع ذلك غمزه بقوله: (كـان

---

(١) في المطبوع (الأخير)، ولعل الصواب هو المُثبت.

(٢) الجرح والتعديل (١٩٠/٧).

(٣) الميزان (٣١٦/٤) ترجمة الوليد بن كثير المدني.

(٤) (رقم: ١٣٨٩).

يحدث عن أبيه حديثًا طويلاً في قصة الجمل، لم تطب نفسي أن أكتب عنه، لأنه كان على شرطة الكوفة).

وقال ابن عدي في الكامل[1]: أرجو أنه لا بأس به.

وأما الإمام البخاري رحمه الله تعالى فقال: (قطبة بن العلاء بن المنهال الكوفي، عن أبيه، وليس بالقوي عندهم، فيه نظر)[2]، وكذا قال في التاريخ[3] دون قوله: (فيه نظر). قال ابن عدي: (وهذا الذي ذكره البخاري أن قطبة بن العلاء عن أبيه، إنما هو حديث يرويه عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال النبي ﷺ: {من التمس محامد الناس بسخط الله عاد حامده له من الناس ذامّا}، وإنما البخاري أشار إلى هذا وأنكرها عليه)[4]. وفي كون البخاري إنما أراد هذا الحديث الواحد وأشار إليه نظر، والله أعلم، فللرجل أفراد، ولذا لما قيل لأبي حاتم: إن البخاري أدخله في كتاب (الضعفاء)، قال: ذلك مما تفرد به.

وقال أبو زرعة: يحدث عن سفيان بأحاديث منكرة (الجرح والتعديل)، وذكره في كتاب الضعفاء[5].

وذكره النسائي في الضعفاء[6]. وقال: ضعيف. وقال العقيلي: لا يتابع

---

(١) (٦/٥٣).

(٢) الضعفاء (رقم: ٣١٩).

(٣) (٧/٨٠).

(٤) الكامل (١/١١٦).

(٥) (رقم: ٢٧٤).

(٦) (رقم: ٥٠١).

على حديثه[١]. وقال ابن حبان في المجروحين[٢]: (كان ممن يخطئ كثيـراً، ويأتي بالأشياء التي لا تشبه حديث الثقات عن الأثبات، فعدل به عن مسـلك العدول عند الاحتجاج). وكذا ذكره أبو نعيم في كتاب (الضعفاء)، وذكر فيه كلام البخاري

وذكره الذهبي في الميزان[٣]، والمغني[٤]، وذكر فـي الميـزان[٥] فـي ترجمة الفضيل بن عياض أن قطبة قال في الفضيل: (تركت حديث فضيل بن عياض؛ لأنه روى أحاديث أزرى فيها على عثمان، فقال الذهبي: فمن قطبة! وما قطبة حتى يجرح، وهو هالك).

فالحاصل أن الأكثرين على ضعف الرجل، لكنه ضعف خفيف لا ينزل الرجل عن رتبة الاعتبار بحديثه، وهو عن سفيان الثوري أشد ضـعفاً، والله أعلم.

- **المبحث الثاني :كهمس بن المنهال:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو كهمس بن المنهال السدوسي أبو عثمان البصري اللؤلؤي.

---

(١) الضعفاء (١٤٥/٥).

(٢) (٢٢٣/٢).

(٣) (٣٧٧/٣).

(٤) (رقم: ٥٠٥٢).

(٥) (٣٥٠/٣).

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: الحسن بن عمارة، وسعيد بن أبي عروبة، وعبد الوارث بن سعيد.

تلاميذه: خليفة بن خياط، وسعيد بن كثير بن عفير المصري.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه، فقال: كان من أصحاب ابن أبي عروبة، يكتب حديثهن، محله الصدق، قال أبو محمد: أدخله البخاري في كتاب (الضعفاء)، فسمعت أبي يقول: يحول من كتاب الضعفاء)[1].

فجمع أبو حاتم في وصف حال الرجل بين وصفين ظاهرهما التعارض:

الأول: (يكتب حديثه)، قال الذهبي: قد علمت بالاستقراء التام أ، أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل: (يكتب حديثه) أنه عنده ليس بحجة[2].

الثاني: (محلة الصدق)، وهي في الأصل عبارة تعديل.

ولا تعارض بين العبارتين! فإن قوله: (محلة الصدق)، كما تقدم عبارة تعديل ما لم يقترن بها وصف تليين، و(يكتب حديثه) من أوصاف التليين، وقد قال أبو حاتم وأبو زرعة في (سعيد ابن بشير): محلة الصدق عندنا، قال ابن أبي حاتم: قلت لهما: يحتج بحديثه؟ فقالا: يحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي، هذا شيخ يكتب حديثه، قال: وسمعت أبي ينكر على من أدخله في كتاب (الضعفاء)، وقال: يحول منه[3].

(١) الجرح والتعديل (٢٣٣/٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (٣٦٠/٦).

(٣) الجرح والتعديل (٧/٤).

وقال أبو حاتم في ترجمة (إبراهيم بن مهاجر البجلي): (إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي، هو وحصين بن عبد الرحمن وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم. قال ابنه: قلت لأبي: ما معنى «لا يحتج بحديثهم»؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت)[١].

وهذه علامة الضعف، الذي لا يُشتد بما تفرد به، وإن لم يشتد ضعفه.

ويحتمل أنهم أرادوا هنا بقولهم: (محله الصدق) إثبات العدالة، وأن الراوي لا يتعمد الكذب في حديثه، وأما حفظه فلا يثبت بمجرد ذلك، والله أعلم. و(كهمس) ذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: كان يقول بالقدر.

وفي سؤالات الحاكم للدراقطني[٢]: فكهمس بن المنهال؟ قال: ثقة.

وأما الإمام البخاري رحمه الله فقال: (كهمس بن المنهال عن سعيد بن أبي عروبة، قال إسماعيل بن حفص[٣] عن أبيه: كان يقال: فيه القدر)[٤].

وقال في التاريخ[٥]: (كهمس بن المنهال، عن سعيد بن أبي عروبة: عن

---

(١) (الجرح والتعديل ٢/٧٩).

(٢) (رقم: ٤٦٦).

(٣) قال محقق الكتاب: (التاريخ الكبير ٧/١٢٢) مثله، وفيه: «قال إسماعيل بن جعفر عن أبيه»، والظاهر أنه تصحيف، والصواب ما في الأصل والمطبوع كما أثبت «إسماعيل بن حفص»، وهو إسماعيل بن حفص ابن عمر بن دينار الأبلي، والله أعلم.

(٤) الضعفاء (رقم: ٣٢٢).

(٥) (٧/١٢٢).

قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب، قال: {نهى النبي ﷺ عن بيع السنين}، قاله سعيد بن عفير سمع كهمسًا السدوسي، قال إسماعيل بن جعفر عن أبيه كان يقول: فيه القدر).

فالبخاري أدخل الرجل في (الضعفاء)، ولم يزد على قوله: (فيه القدر)، وذكره في (التاريخ) ولم يزد على ذلك أيضًا، وزاد ذكر حديث (بيع السنين)، فما سبب ذكر الرجل في (الضعفاء)؟

عندنا احتمالان:

الأول: أن يكون ذكره في الضعفاء لأجل الحديث الذي أورده في (التاريخ)، وهذا ما ذكره الذهبي، ففي ترجمة (كهمس) من الميزان[1] قال الذهبي: له حديث منكر أدخله من أجله البخاري في كتاب (الضعفاء).. والحديث عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة: {نهى النبي ﷺ عن بيع السنين}.

وكذا قال في المغني[2].

الثاني: وهو ما ذكره محقق كتاب (الضعفاء)، قال: والظاهر أن البخاري إنما أدخله في كتاب (الضعفاء) لمذهبه لا لحديثه. وكلا الاحتمالين وارد، والله أعلم. وقد ذكره أبو زرعة في الضعفاء[3]. وقال الساجي: كان قدريًا ضعيفًا لم يحدث عنه الثقات (التهذيب). **فالظاهر** أن أحسن ما يقال في (كهمس): صدوق، وهو الذي قاله الحافظ رحمه الله في (التقريب)، والله تعالى أعلم.

---

(١) (٣/٤٠٣).

(٢) (رقم: ٥١١٢).

(٣) (رقم: ٢٧٧).

• **المبحث الثالث: كُدير الضبي:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه

هو كدير بن قتادة الضبي.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: روى عن علي ﷺ.

تلاميذه: أبو إسحاق الهمداني السبيعي.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (كدير الضبي، روى عن النبي ﷺ مرسلا، وروى عن علي ﷺ، روى عنه أبو إسحاق الهمداني، وسماك بن سلمة، ويزيد بن حيان، سمعت أبي يقول ذلك.

قال عبد الرحمن: سألت أبي عنه، فقال: محله الصدق، وقيل له: إن محمد بن إسماعيل البخاري أدخله في كتاب (الضعفاء)، فقال: يحول من هناك)[١].

في هذا الكلام فائدتان:

الأولى: نفي الصحبة عن كُدير، وهذا وافق أبا حاتم عليه الأكثرون، كما حكاه عنهم ابن عبد البر في (الاستيعاب)، ونقله عنه الحافظ في لسان الميزان[٢].

---

(١) الجرح والتعديل (٧/٢٣٧).

(٢) (٦/٤١٨).

الثانية: تقوية حاله، بقوله: (محله الصدق)، ومن أمره بتحويله من كتاب الضعفاء، وهذا خالفه فيه الأكثرون: قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى: (كدير الضبي عن النبي ﷺ، روى عنه أبو إسحاق الهمداني، ليس بالقوي)[١]. وقال في التاريخ[٢]: (كدير الضبي عن النبي ﷺ، روى عنه أبو إسحاق الهمداني، وروى عنه سمالك بن سلمة وضعفه)[٣]. وقال السعدي: زائغ[٤].

وذكره النسائي في الضعفاء[٥]، وقال: ضعيف. وذكره العقيلي في الضعفاء[٦]. وقال: كان من الشيعة.

وقال ابن حبان في المجروحين[٧]: (شيخ يروي المراسيل، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، منكر الرواية، على أن المراسيل لا تقوم عندنا بها الحجة، وهي وَمَا لم يرو عندنا سيان، فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد به كدير من غير المراسيل إن وجد ذلك). وذكره ابن عدي في الكامل[٨]، ونقل فيه كلام السعدي والنسائي، وقال في ترجمة (كُريم بن الحارث) من

(١) الضعفاء (رقم: ٣٢٣).

(٢) (١٢٣/٧).

(٣) انظر قصته مع (كدير) في (الضعفاء)، للعقيلي ١٧٣/٥).

(٤) والسعدي رحمه الله، شديد عل أهل الكوفة خاصة من وُصف منهم بالتشيع، و(كدير الضبي) قد وُصف بأنه من غلاة الشيعة، كما في ترجمته من (المغني في الضعفاء، للذهبي رقم: ٥٠٩٢). أحوال الرجال، (رقم: ١٦).

(٥) (رقم: ٥٠٢).

(٦) (١٧٣/٥).

(٧) (٢٢٥/٢-٢٢٦).

(٨) (٧٩/٦-٨٠).

الكامل[1]: (وكريم بن الحارث هو مثل كدير الضبي، لا يروي عنه غير أبي إسحاق الهمداني وهو السبيعي، وكدير وكريم غير معروفين لا يحدث عنهما غير أبي إسحاق). وذكره الذهبي في الميزان[2]. **فالحاصل** أننا لم نجد من الأئمة من وافق أبا حاتم على تقوية حال (كُدير)، بل تتابعت عباراتهم على تضعيفه، وهو لم يروِ إلا المراسيل كما تفيده عبارة ابن حبان، فالظاهر هو ما ذهب إليه هؤلاء من إطلاق الضعف عليه، والعلم عند الله.

- **المبحث الرابع: كُريم بن الحارث:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو كريم بن الحارث[3] الكوفي.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: روى عن الحارث الأعور.

تلاميذه: وعنه أبو إسحاق السبيعي، فقط.

---

(١) (٨٠/٦).

(٢) (٣٩٨/٣).

(٣) كذا سماه ابن عدي في (الكامل ٨/٦)، وأكثرهم لا يزيد على قوله: (كريم)، وابن عدي نقل ترجمته من البخاري كما هو ظاهر صنيعه، وعبارة البخاري في (التاريخ) و(الضعفاء): كريم عن الحارث، فيحتمل أنه تصحف عند ابن عدي، وأشار إلى تفرد ابن عدي بذكر الاسم الذهبي في (الميزان ٣٩٩/٣) فقال: كريم عن الحارث الأعور، ما حدث عنه سوى أبي إسحاق، قاله ابن عدي، وسماه كريم بن الحارث.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (كُريم برفع الكاف، كوفي، روى عن الحارث الأعور، روى عنه أبو إسحاق السبيعي حديثًا واحدًا، سمعت أبي يقول ذلك، قال أبو محمد: أدخله البخاري في كتاب (الضعفاء)، فسمعت أبي يقول: يحول من كتاب الضعفاء)[1].

فأمر بتحويله من كتاب (الضعفاء)، ولم يتكلم عن حاله، فلا يفيد ذلك أكثر من أن الرجل عنده ليس بشديد الضعف، مع أن ظاهر عبارته تفيد أنه يرى أن الرجل مجهول، وذلك لأنه لم يروِ عنه غير أبي إسحاق السبيعي، ولم يروِ عنه إلا حديثًا واحدًا، وأبو إسحاق رحمه الله يروي عن المجاهيل كما قال ابن معين[2].

وأبو حاتم قد ينكر على البخاري ذكره للرجل في كتاب (الضعفاء)، مع أنه يرى أن الرجل مجهول، كما سيأتي ذلك – بإذن الله – في ترجمة (أبي فزارة العنزي)؛ قال أبو حاتم فيه: شيخ ليس بمشهور.

هذا، ولم أجد من وثق (كُريمًا) أو قوَّى أمره من الأئمة، والله أعلم.

وأما الإمام البخاري رحمه الله فقال: (كريم عن الحارث، ولا يصح، روى عنه أبو إسحاق الهمداني)[3]. وقال في التاريخ[4]: (كريم عن الحارث، روى عنه أبو إسحاق الهمداني، ولا يصح).

---

(١) الجرح والتعديل (٧/٢٣٩).

(٢) شرح العلل (١/٨١-٨٢).

(٣) الضعفاء، (رقم: ٣٢٤).

(٤) (٧/١٢٤).

وكذا قال أبو زرعة في الضعفاء[١]: كريم عن الحارث لا يصح، روى عنه أبو إسحاق.

وذكره العقيلي في الضعفاء[٢]، نقل عبارة البخاري، (وهذا الحديث حدثناه محمد بن علي قال: حدثنا سعيد بن منصور حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن كريم عن الحارث عن علي ﷺ في الرجل يأكل وهو صائم ناسيًا، قال: {لا يفطر، فإنما هي طعمة أطعمها الله إياه}).

وقال ابن عدي في الكامل[٣]: (وكريم بن الحارث هو مثل كدير الضبي، لا يروي عنه غير أبي إسحاق الهمداني وهو السبيعي، وكدير وكريم غير معروفين لا يحدث عنهما غير أبي إسحاق).

وذكره الذهبي في الميزان[٤]. **فالحاصل ما تقدم**، أن الظهر من حال الرجل أنه (مجهول)، وإنما أمر أبو حاتم بتحويله من كتاب (الضعفاء)، لما تقدم من أنه لا يرى أن يُدخل في كتابٍ خُصص للضعفاء إلا من هو متهالك، وأما سوى ذلك فلا، حتى ولو كان مجهولاً، والله تعالى أعلم.

- **المبحث الخامس: محمد بن سُليم الاسبي:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو: محمد بن سُليم، أبو هلال الراسبي، البصري، مولى بني سامة بن لؤي، ولم يكن من بني راسب وإنما نزل فيهم.

(١) (رقم: ٢٧٨).

(٢) (١٦٩/٥-١٧٠).

(٣) (٨٠/٦).

(٤) (٣٩٩/٣).

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: الحسن، وابن سيرين، وحميد بن هلال، وسوادة بن حنظلة، وابنه عبد الله بن سوادة، وابن أبي مليكة، وقتادة، ومطر الوراق، وغيلان بن جرير، وداود ابن أبي هند، وأبو الزبير.

تلاميذه: عبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وابن المبارك، وزيد بن الحباب، ومحمد بن الحسن الأسدي، والحسن الأشيب، ومؤمل بن إسماعيل، وأبو عمر الحوضي، وأبو النعمان عارم، وموسى بن إسماعيل، ومسلم بن إبراهيم، وشيبان بن فروخ.

وفاته: توفى سنة ١٦٧هـ، وقيل: سنة ١٦٩هـ.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن أبي هلال الراسبي، فقال: محله الصدق لم يكن بذاك المتين، قلت: سلام بن مسكين أحب إليه أو أبو هلال؟ قال: أبو هلال أشبه بالمحدثين، وما أقربهما في السن، قال أبو محمد: أدخله الباري في كتاب (الضعفاء)، فسمعت أبي يقول: يحول من كتاب الضعفاء)[١].

وقد تقدم غير مرّة أن عبارة (محله الصدق) الأصل فيها أنها عبارة تعديل، ما لم تقترن بوصف تليين، فإن اقترنت بوصف تليين نزلت بصاحبها عن رتبة الاحتجاج إلى رتبة من يُعتبر بحديثه ويُستأنس به.

والأمر هنا كذلك. وقد حكى ابن أبي حاتم في ترجمة (أبي هلال) أن عبد الرحمن بن مهدي كان يحدث عن أبي هلال. وحكى عن أحمد أنه قال:

---

(١) الجرح والتعديل (٣٦٥/٧).

قد احتمل الناس حديثه، إلا أنه يخالف في حديث قتادة، وهو مضطرب الحديث عن قتادة. وحكى عن أبيه أنه قال: كان سليمان بن حرب جيد الرأي في أبي هلال الراسبي. وحكى عن ابن معين قوله في أبي هلال: صويلح، وفي رواية: ليس بصاحب كتاب، ليس به بأس، وفي أخرى: فيه ضعف، صويلح، وفي أخرى: صدوق. هذا غاية ما ذكره ابن أبي حاتم مما قد يستفاد منه تقوية (أبي هلال) الراسبي). وفي سؤالات الآجرى لأبي داود[١]. قال أبو داود: ثقة ولم يكن له كتاب.

وفي سؤالات الحاكم للدارقطني[٢]: قلت: فأبو هلال الراسبي؟ قال: ثقة. وسيأتي عنه قول آخر.

وأما الإمام البخاري رحمه الله فقال: (محمد بن سليم، أبو هلال الراسبي، ولم يكن من بني راسب، إنما كان نازلاً فيهم، وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وابن مهدي يروي عنه بصري، هو مولى سامة بن لؤي، قرشي)[٣]. وكذا في التاريخ[٤]. ولم يتكلم البخاري عن (أبي هلال)، واكتفى بذكر أن يحيى بن سعيد لا يروي عنه. وقد حكى ابن أبي حاتم عن يزيد بن زريع مثل ما حكى البخاري عن القطان، فقد ذكر عنه أنه قال: عدلت عن أبي هلال عمدًا. وحكى عنه أنه سئل عنه فقال: لا شيء. ولابن معين في التعبير عن حال الرجل عبارات، تقدم منها: (صويلح)، (ليس بصاحب كتاب، ليس به بأس)، (فيه ضعف، صويلح)،

---

(١) (١٦٢/٢).

(٢) (رقم: ٤٧٢).

(٣) الضعفاء(رقم: ٣٣٩).

(٤) (١٠٨/١).

(صدوق). وحكى عنه ابن حبان في المجروحين[1]: ليس بصاحب كتاب، وهو ضعيف الحديث.

ومجموع هذه العبارات يوضح لنا رأي ابن معين في الرجل، وهو أن أبا هلال لين الحديث صالح للاعتبار والاستشهاد، والله أعلم. وقال المروذي: (سألت أبا عبد اللع عن مبارك بن فضالة وأبي هلال، فقال: هما متقاربان، ليس هما بذاك، وقد كنت لا أخرج عن مبارك شيئًا، ثم بعدُ)[2]. قال ابن هانئ: (قيل له – يعني لأبي عبد الله –: فجرير، وأبو هلال؟ فقال: جرير أحسن حديثًا، وأحب إلي وأوسع في العلم، وأقرب إلى السنة من أبي هلال، وأما أبو هلال، فقال: لا يحفظ، ولين حديثه)[3]. فيظهر من هذه النقول أن الإمام أحمد رحمه الله بقوله السابق: احتمل الناس حديثه، يعني فيما دون الاحتجاج، وهو الاستشهاد والاعتبار.

وحكى ابن أبي حاتم عن أبي زرعة الرازي قوله فيه: لين. وذكره أبو زرعة في الضعفاء[4].

وفي سؤالات البرذعب: (سئل أبو زرعة – وأنا شاهد – عن أبي هلال الراسبي، فقال: لين وليس بالقوي، وقد قال عبد الرحمن بن مهدي في أبي هلال قريبًا من قول أبي زرعة). وفي هذا النقل فائدة، وهي أنت ما تقدم من أن ابن مهدي روى عنه لا يعني أنه يوثقه، بل هو يقول فيه قريبًا من قول أبي زرعة: (لين، وليس بالقوي). وقال البزار: احتمل الناس حديثه، وهو غير حافظ (التهذيب).

---

(١) (٢٩٥/٢).

(٢) العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذي وغيره، (رقم: ٧٩).

(٣) سؤالات ابن هانئ (رقم: ٢١٣٣).

(٤) (رقم: ٢٩١).

وممن ذكر أبا هلال في الضعفاء:

الإمام النسائي، وقال: ليس بالقوي[١]. وذكره العقيلي في الضعفاء[٢] ذكر كلام القطان ويزيد بن زريع. وذكره ابن حبان في المجـروحين[٣]، وقـال: (والذي أميل إليه في أبي هلال الراسبي ترك ما انفرد من الأخبار التي خالف فيها الثقات والاحتجاج بما وافق الثقات، وقبول ما انفرد من الروايات التي لم يخالف فيها الإثبات التي ليس فيها مناكير). وذكره ابن عدي في الكامـل[٤]، وقال: (وهذه الأحاديث لأبي هلال عن قتادة عن أنس كل ذلك أو عامتها غير محفوظة). وقال: ولأبي هلال غير ما ذكرت، وفي بعض رواياتـه مـا لا يوافقه الثقات عليه، وهو ممن يكتب حديثه. وقال الدارقطني في (العلـل)[٥]: ضعيف. وهذا النقل عن الدارقطني يخالف ما تقدم عنه مما نقله الحاكم، وإذا أعملنا قوليه وجمعنا بينهما رأينا أنه لا يخرج عن أقوال غيره من الأئمـة، والله أعلم.

ويتحصل مما سبق: أن (أبا هلال الراسبي) له حالان:

الأولى: روايته عن قتادة، فهذه ضعيفة، كما نص على ذلك أحمـد بـن حنبل وغيره.

الثانية: روايته عن غير قتادة، فيعتبر به، ويستشهد بروايته، وهذا مـا قاله الأكثرون من أئمة الجرح والتعديل، والله أعلم.

---

(١) الضعفاء (٥١٦).
(٢) (٥/٢٧٦-٢٧٧).
(٣) (٢/٢٩٥-٢٩٦).
(٤) (٦/٢١٤-٢١٦).
(٥) كما في موسوعة أقوال الدارقطني (٢/٥٧٩).

فائدة: قال الدارقطني: كان أبو هلال كثيرًا مــا يتــوقى فــي رفــع الحديث[1]، وانظر رسالة الثقات الذين تعمدوا وقــف المرفــوع أو إرســال الموصول، للصيّاح[2].

- **المبحث السادس: المغيرة بن زياد الموصلي:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو المغيرة بن زياد البجلي، أبو هشام أو هاشم، الموصلي.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: عبد الله بن كيسان مولى أسماء بنــت أبــي بكــر الصــديق، وعطاء، وعكرمة، ومكحول، ونافع، وأبو الزبير، وعبادة بن نسي.

تلاميذه: ابنه زياد، وعيسى بن يونس، وأبو بكر بن عياش، وأبو شهاب الحناط، وحميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، ووكيع، ومحمد بن شــعيب بــن شابور، وأبو عاصم.

وفاته: توفى سنة اثنتين وخمسين ومائه.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي وابا زرعة عن مغيرة بن زياد، فقــالا: شيخ، قلت: يحتج بحديثه؟ قالا: لا، وقال أبي: هو صالح صدوق، ليس بذاك

---

(١) العلل (١١٥/٨).

(٢) (ص: ٨٩-٩١).

القوي، بابة مجالد، وأدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول اسمه من كتاب الضعفاء)[١].

وهذه العبارات (شيخ، لا يحتج به، صالح صدوق، ليس بذاك القوي، بابة مجالد) كلها تدل هنا على الضعف الخفيف، التي يعتبر بحديث صاحبها، والله أعلم. وقد ذكر أبو حاتم في ترجمته عن وكيع قوله: مغيرة بن زياد الموصلي ثقة. وذكر أيضا عن يحيى بن معين قوله: ليس به بأس، له حديث واحد منكر.

وفي رواية الدوري عن ابن معين: ثقة ليس به بأس. وكذا قال أحمد في رواية عنه. وقال العجلي وابن عمار ويعقوب بن سفيان: ثقة. وقال أبو داود: صالح وقال النسائي: ليس به بأس، وعنه رواية أخرى تأتي.

وقال ابن عدي: (عامة ما يرويه مغيرة بن زياد مستقيم، إلا أنه يقع في حديثه كما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط، وهو لا بأس به عندي).

وأما الإمام البخاري رحمه الله فإنه ذكره في الضعفاء[٢]، وقال: (روى عنه الثوري، قال وكيع: وكان ثقة، وقال غيره: في حديثه اضطراب). وكذا قال في التاريخ الكبير[٣]. وقد قال أحمد: (المغيرة بن زياد الموصلي ضعيف الحديث، كل حديث رفعه مغيرة فهو منكر، ومغيرة بن زياد مضطرب الحديث)[٤].

---

(١) الجرح والتعديل (٨٢٥٢).

(٢) (رقم: ٣٦٤).

(٣) (٢٠٢/٧).

(٤) الضعفاء للعقيلي (٥٤٦/٧-٥٤٧).

وقال أبو زرعة الرازي: في حديثه اضطراب. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم. وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وفي موضع آخر: يعتبر به[1]. وقال ابن حبان: (كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات، فوجب مجانبة ما انفرد من الروايات، وترك الاحتجاج بما خالف الإثبات، والاعتبار بما وافق الثقات في الروايات)[2]. وأما الحاكم أبو عبد الله فقال: صاحب مناكير، لم يختلفوا في تركه.

ونقلُ الاتفاق على تركه ردّه عليه الحفاظ:

قال المزي: في هذا القول نظر؛ فإن جماعة من أهل العلم قد وثقوه كما تقدم، ولا نعلم أحدا منهم قال: إنه متروك الحديث، ولعله اشتبه عليه بغيره. وقال الذهبي: وأما الحاكم فزلق وقال: لم يختلفوا في تركه[3].

وقال ابن حجر: نقل الإجماع على تركه مردود.

وحاصل ما تقدم: أن الرجل قد وثقه جماعة، إلا أنه روى أحاديث منكرة تكلم فيه بعضهم لأجلها، ورأوا أنها تحط من مرتبته، وتوجب التوقف فيما ينفرد به.

فأحسن ما يقال فيه – والله أعلم – هو ما قاله الحافظ ابن حجر في (التقريب): صدوق له أوهام.

---

(١) موسوعة أقوال الدارقطني.

(٢) المجروحين (٢/٣٣٩).

(٣) السير (٧/١٩٨).

• المبحث السابع: معاوية بن عبد الكريم الثقفي:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو معاوية بن عبد الكريم الثقفي مولاهم، أبو عبد الرحمن البصري، المعروف بـ(الضال).

قال أبو حاتم: وإنما سمي الضال؛ لأنه ضل في طرق مكة. وقال عبد الغني بن سعيد المصري: رجلان نبيلان لزمهما لقبان قبيحان: معاوية بن عبد الكريم الضال وإنما ضل في طريق مكة، وعبد الله بن محمد الضعيف وإنما كان ضعيفا في جسمه لا في حديثه.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: أبوه، وعبد الملك بن يعلي، وإياس بن معاوية، والحسن البصري، وثمامة بن عبد الله بن أنس، وعبد الله بن بريدة، وعباد بن منصور، وبلال بن أبي بردة.

تلاميذه: زيد بن الحباب، وابن مهدي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وإبراهيم بن موسى الرازي، وعلى بن المديني، وأبو كامل الجحدري، وقتيبة، ومحمد بن موسى الحرشي، وأحمد بن إبراهيم الموصلي، ومحمد بن عبيد بن حساب، ومحمد بن سليمان لوين.

وفاته: توفى سنة ثمانٍ ومائه.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن معاوية بن عبد الكريم، فقال: صالح

الحديث، محله الصدق، ولا يحتج به، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فقال أبي: يحول منه)[١].

وحكى عن الأثرم قال: (سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل ذكر معاوية بن عبد الكريم فقال: ثقة، ما أثبتَ حديثه، ما أصح حديثه، قيل له: بعض ما روى عن عطاء لم يسمعه، فأنكره وقال: هو يروي بعضها عن قيس، وبعضها يقول: سمعت عطاء، أي فلا يدلس، وهو أحب إلي من إسماعيل بن مسلم).

وحكى أيضا عن ابن معين قوله: معاوية بن عبد الكريم الضال ثقة. وكذا قال أبو داود، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ[٢]. وقال النسائي: ليس به بأس. وكذا قال أحمد في رواية عنه، وابن شاهين في (تاريخ أسماء الثقات). وقال ابن أبي خيثمة: حدثنا فضيل بن عبد الوهاب، حدثنا معاوية الضال مولى البكرات، ثقة.

وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: كان من عقلاء أهل البصرة ومتقنيهم. وقال الساجي: صدوق.

وأما الإمام البخاري رحمه الله فذكره[٣] في الضعفاء[٤]، وقال: (معاوية بن عبد الكريم الثقفي البصري، أبو عبد الرحمن، قال حامد بن عمر: كان يقال له: الضال، مولى آل أبي بكرة، وما أعلم رجلا أعقل منه). ولم أقف

---

(١) الجرح والتعديل (٤٣٨/٨).

(٢) (١١٣/٢).

(٣) وأما الذهبي فقال في (الميزان ١٢٦/٤): لم أره في ضعفاء أبي عبد الله لا الكبير ولا الصغير.

(٤) (رقم: ٣٦٧).

على من تكلم فيه أو جرّحه[١]، إلا ما تقدم من كلام أبي حاتم من قولـه: (لا يُحتج به) ولعله أراد بها تمام الحجة. وأما البخاري فلم يزد على مـا تقـدم، ولعله أدخله في كتاب (الضعفاء) لا لضعفه عنده ولكن ليدفع توهم أن يكون له من لقب (الضال) نصيب[٢]، والله أعلم.

وفي (تقريب التهذيب) قال الحافظ: صدوق. في (المغني في الضـعفاء) قال الذهبي: صدوق مشهور.

ومع ذلك فقد قال الذهبي: وأنا أتعجب كيف ما خرّجوا له في الكتـب، وليس بالمكثر (الميزان).

والأمر كما قال الذهبي، فليس لمعاوية بن عبد الكريم في الكتب السـتة ذكر، إلا في البخاري ذكر عنه حكاية في موضع واحد تعليقاً[٣].

- **المبحث الثامن: محل بن محرز الكوفي[٤]:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو محل بن محرز، الضبي، الكوفي، الأعور.

---

(١) ذكره أبو زرعة في كتابه (الضعفاء).

(٢) هذا ما ذكره ابن أبي العينين محقق كتاب (الضعفاء الصغير)، وعبـد الله الرحيلـي محقق كتاب (من تُكلم فيه وهو موثق، للذهبي).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأحكام، باب الأحكام، باب الشهادة على الخط المختوم ومـا يجوز من ذلك وما يضيق عليهم وكتاب الحاكم إلى عامله والقاضي إلى القاضي.

(٤) استفدت في هذه الترجمة من بحث في حال (محل بن محرز) فـي كتـاب (ألفـاظ وعبارات الجرح والتعديل، للدكتور أحمد معبد عبـد الكـريم، ص: ٣١١-٣٢١)، فأكتفي بالعزو في هذا الموضع.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: أبو وائل، وإبراهيم النخعي، وعامر الشعبي.

تلاميذه: يحيى القطان، وجرير، ووكيع، وعلي بن مسهر، وخلاد بن يحيى، وعبيد الله بن موسى، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

وفاته: قال ابن قانع وغيره: مات سنة ثلاث وخمسين ومائه.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: (سألت أبي عن محل بن محرز، فقال: كان آخر من بقي من ثقات أصحاب إبراهيم[1]، ما بحديثه بأس، ولا يحتج بحديثه، كان شيخاً مستورًا، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول من هناك)[2]. فنلاحظ أن قول أبي حاتم قد أشتمل على تركيب ألفاظ من عدة مراتب: **أولها:** توثيق يقتضي بمفرده صحة حديث الراوي. **وثانيها:** «ما بحديثه بأس» يقتضي تحسين حديثه لذاته. **وثالثها:** تضعيف بعدم الاحتجاج بحديثه، ومقتضاه أنه يعتبر به. **ورابعها:** لفظ «شيخ» وهو من أدنى مراتب التعديل. **وخامسها:** «مستور» وهو بالاصطلاح العام مجهول الحال.

ومقتضى الوصف بلفظ: شيخ أو مستور، تضعيف الراوي، تضعيفاً يتقوى بما يعضده.

وهذا التركيب من أبي حاتم ظاهره التعارض، ولكن عند ملاحظة القرائن يمكننا الجمع بين تلك العبارات فنقول: لا شك أن وصف الراوي بأنه

(١) يعني «النخعي».

(٢) الجرح والتعديل (٨/٤٧٣).

«مستور» لا يراد به الاصطلاح العام، لوجود عبارات تعديل وتجريح تقتضي صرف هذا اللفظ عن معناه الاصطلاحي السابق إلى معنى يتناسب مع باقي ألفاظ التركيب، وقد جاء عن أبي ثور الفقيه المحدّث تعريف المستور بما خلاصته أنه: من كان عدلاً في دينه وأكثر أحواله الخير[١]، فيمكن حمل لفظ «مستور» هنا على هذا المعنى[٢]، وبذلك لا يتعارض مع باقي ألفاظ التركيب.

وأما عبارة «من ثقات أصحاب إبراهيم» فيمكن حملها على توثيق مقيد بروايات «محل» عن إبراهيم النخعي، وبذلك لا يعارض هذا التوثيق ما ذكر في التركيب من عبارة «ما بحديثه بأس» التي هي بالإطلاق العام بمفردها تعد أنزل في الحجية من التوثيق، لأنه يحمل المراد بها على ما عدا رواية «محل» عن إبراهيم النخعي. وأما قول أبي حاتم: «ولا يحتج بحديثه» فهي هنا - والله أعلم - تعني تمام الحجة، فلا تعارض ما تقدم.

وخلاصة ما تقدم أن (محل بن محرز): «ثقة» في روايته عن إبراهيم النخعي، «لا بأس به» في روايته عن غير إبراهيم.

هذا بالنسبة لحاله عند أبي حاتم، أما عند غير أبي حاتم: فنجد أن الدارقطني وحده قد وثقه توثيقًا مطلقًا، فقال: ثقة. وأما الإمام أحمد فمرة ذكر أنه: قليل الحديث، وكان مكفوفًا ثقة، ومرة قال: صالح ليس به بأس.

---

(١) عمدة القاري، للعيني (١٠٩/١١).

(٢) على أن عبارة مستور قد تطلق على من قد عُرف من عدالته وضبطه ما يقتضي قبول روايته، وهو استخدام قديم قد سار عليه المحدثون كأبي حاتم الرازي والإمام مسلم وابن حبان، حتى بعض المتأخرين كالسمعاني، انظر (شرح الموقظة للشريف حاتم، ص: ١٩٩-٢٠٠).

وأيضا ابن معين اختلف قوله فيه، ففي رواية قال: صالح، وفي روايتين قال: ثقة، وفي روايتين قال: ثقة ليس به بأس. وتقدم أن لفظ «ليس به بأس» عند ابن معين بمرتبة «ثقة»، وإن كان تعبيره بلفظ «ثقة» أرفع من تعبيره بلفظ «لا بأس به» كما تقدم أيضًا من كلام العراقي، وعليه فإن جمع ابن معين هنا بين لفظ «ثقة» و«ليس به بأس» إشارة إلى أن توثيقه لمحل بدرجة أدنى من التصريح بلفظ «ثقة» مطلق، لاسيما أنه في رواية قال: صالح. وقال النسائي: ليس به بأس. وكذا قال ابن شاهين. وقال ابن عدي: أرجو أنه مستقيم الحديث.

والآن ننتقل إلى كلام الإمام البخاري رحمه الله في (محل بن محرز)، فقد ذكره في الضعفاء[1]، وحكى عن يحيى القطان قوله فيه: كان وسطًا لم يكن بذاك.

وذكره أبو زرعة في كتاب (الضعفاء). وقال ابن سعد: ضعيف في الحديث. وقال ابن حبان: (كان ممن يخطئ لم يفحش خطؤه حتى استحق الترك لكثرته، ولا سلك مسلك المتقنين فيسلك به مسلكهم، بل يجب التنكب عما انفرد من الروايات، وعما خالف الأثبات، وإن احتج به محتج فيما وافق الأثبات لم أر بذلك بأسًا)[2].

والحاصل أن عبارات الأئمة في محل بن محرز تقتضي أن له أوهامًا قليلة تفيد خفة ضبطه عن التمام، وعلى هذه الأوهام يمكن حمل ما ذُكر فيه من تضعيف مجمل – كما في عبارة ابن سعد – أو مفسر بالخطأ القليل –

---

(١) (رقم: ٣٨٦).

(٢) المجروحين (٢/٣٥٣).

كما في عبارة ابن حبان –، ويبقى قول أكثر الأئمة فيه لا معارض له وهو أنه في مرتبة من يحسن حديثه وبهذا قال الحافظان: الذهبي[١]، وابن حجر[٢]، رحمهما الله.

• المبحث التاسع: مندل بن علي العنزي:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو مندل[٣] بن علي العنزي أبو عبد الله الكوفي، يقال: اسمه عمرو، ومندل لقبه.

مولده: قال ابن معين: ولد سنة ثلاث ومائه.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: عبد الملك بن عمير، وجعفر بن أبي المغيرة، وعمران بن أبي عطاء، وسعيد بن مسروق، والأعمش، وعاصم الأحول، وحميد الطويل، ومطرف بن طريف، ومغيرة بن مقسم، وهشام بن عروة، وابن أبي ليلى، وعمر بن صهبان، ومحمد بن عبيد الله بن أبي رافع.

تلاميذه: زيد بن الحباب، وعبد العزيز بن الخطاب، والهيثم بن حميد،

---

(١) قال في «المغني في الضعفاء»: صدوق.

(٢) قال في «التقريب»: لا بأس به.

(٣) في «التقريب»: مثلث الميم، لكن في «حاشية تهذيب الكمال ٤٣٩/٢٨» قال المحقق: جاء في حاشية نسخة المؤلف التي بخطه تعليق له نصّه: حُكي عن الخطيب أنه كان يقول: مندل بكسر الميم، وكذلك رأيته بخطه.

ويحيى بن آدم، وموسى بن داود الضبي، وأبو الوليد الطيالسي، وأحمد بن عبد الله بن يونس، وأبو غسان النهدي، وجبارة بن المغلس، ويحيى الحماني.

وفاته: قال يعقوب بن شيبة: مات سنة سبع أو ثمان وستين ومائه.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن مندل وحبان أيهما أحب إليك؟ قال: ما بهما بأس. قال: سمعت أبي يقول: كذا أقول، وكان البخاري أدخل مندل في كتاب (الضعفاء)، فقال أبي: يحول من هناك).

وقال: سئل أبي عن مندل، فقال: شيخ[1]. وقد تقدم أن عبارة (شيخ) أكثر منها أبو حاتم رحمه الله، وهي – كما يقول الذهبي – ليست عبارة جرح، ولكنها أيضًا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة. فهي عبارة عن الضعف الخفيف، ويدل عليه أمره بتحويله من كتاب (الضعفاء) للبخاري.

وعبارات الأئمة تدور حول هذا، كما سيأتي. ولم أقف على عبارة تعديل مطلق لأحد من الأئمة في (مندل) غير ابن معين والعجلي: أما ابن معين ففي رواية الدارمي عنه أنه قال فيه: (لا بأس به).

لكن ابن معين جاءت عنه في مندل روايات: ففي رواية ابن أبي خيثمة قال: ليس بشيء. وفي رواية الدوري قال: حبان ومندل ضعيفان. وفي رواية أحمد بن أبي مريم قال: ليس به بأس، يكتب حديثه.

وفي رواية ابن الجنيد قال: ليس بذاك القوي. وقال يعقوب بن شيبة: أصحابنا: يحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهما من نظرائهم يضعفونه

(١) الجرح التعديل (٨/٤٩٥-٤٩٦).

في الحديث[١]. وحاصل هذه الروايات أن ابن معين يرى أن (مندل بن علي) ضعيف، ولكن ضعفه من نوع الضعف الخفيف الذي لا يستحق صاحبه الترك، ويعتبر بحديثه، والله أعلم.

ومما يوح هذا أيضًا ما في تاريخ الدارمي، عن ابن معين[٢]: وسألته عن مندل بن علي، فقال: ليس به بأس، قلت: وأخوه حبان بن علي، فقال: صدوق، قلت: أيهما أحب إليك؟ فقال: كلاهما وتمرا[٣] كأنه يضعفهما. وأما العجلي: ففي الثقات له[٤]: مندل بن علي العنزي، جائز الحديث، وكان يتشيع، وهو قديم الموت، لم يدركه إلا الشيوخ، وقال مرة: كوفي صدوق. وعبارة (جائز الحديث) لا تدل بمفردها على التعديل، ولكن قرينة قوله فيه: (صدوق) تدل على أنه أراد بها هنا التعديل، والله أعلم. ووقع في شرح علل الترمذي لابن رجب[٥]: (قال يعقوب بن شيبة: عبيد الله بن موسى، ومحاضر، ومندل، وأبو معاوية، ووكيع، وابن نمير، ويحيى ابن عيسى، كل هؤلاء ثقة في الأعمش). وهذه العبارة من ابن شيبة تحتمل أنه أطلق عليه (الثقة) حين قرنه بغيره من الثقات، وتحتمل خصوصية ثقته بالأعمش[٦].

---

(١) كل هذه الروايات مذكورة في «تهذيب التهذيب».

(٢) (ص: ٩٢).

(٣) كذا، ولم يظهر لي معناها.

(٤) (رقم: ١٦٣١).

(٥) (٢٥٣٣).

(٦) هذا الاحتمال الثاني فيه نظر، والله أعلم؛ فسيأتي أن البخاري ضعف مندلا وقال: أنا لا أكتب حديثه، وكان معرض الكلام في حديث رواه مندل عن الأعمش، وسيأتي أيضا أن غير واحد من الأئمة أنكر على مندل حديث «التجرد» وهو من روايته عن الأعمش.

فالعبارة محتملة، وصريح كلام يعقوب بن شيبة يدل على خلافها؛ ففي تاريخ بغداد[1] نقل عن ابن شيبة قوله في مندل: أصحابنا يحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهما من نظرائهم يضعفونه في الحديث، وكان خيِّرًا فاضلاً صدوقًا، وهو ضعيف الحديث، والله أعلم.

**وأما الإمام البخاري رحمه الله فليس في المطبوع من (الضعفاء الصغير) كلام في مندل، ولكن في التاريخ الكبير[2] قال: قال عبد الله بن أبي الأسود عن الحسن بن أبي القاسم قال: ذكرنا لشريك حديث مندل في التجرد[3] عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود، فقال: كذب المندل أنا أخبرت الأعمش عن عاصم عن أبي قلابة. وكذا ذكر في (التاريخ الصغير)، ولم يزد على هذا. ثم وجدت الترمذي رحمه الله ذكر في علله الكبير[4]، عن البخاري قوله: مندل ضعيف الحديث، أنا لا أكتب حديثه.

وهذا الذي قاله البخاري رحمه الله يتوافق مع ما قاله غيره من الأئمة:

---

(١) (١٣/٢٥٠).

(٢) (٧/٣٧٧).

(٣) حديث «التجرد» الذي أشار إليه البخاري هو حديث: «إذا أتى أحدكم أهله فليستتر، ولا يتجردان تجرد العَيرَين»، وهو مما أنكر على مندل، والصواب فيه الإرسال، انظر (علل الحديث، لابن أبي حاتم، رقم: ١٢٨٣)، (الضعفاء، للعقيلي ٦/١٥٠)، (الكامل، لابن عدي ٦/٤٥٦)، (علل الدارقطني ٥/١٠٩)، وقد رجع مندل عن خطئه في هذا الحديث، كما في (تاريخ بغداد ١٣/٢٥٠).

(٤) (رقم: ٢٨٢).

فقد كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عنه[١]. وتقدم في عبارة يعقوب بن شيبة أن ابن معين وعلي بن المديني وغيرهما من نظرائهم كانوا يضعفونها. وقال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث. وضعفه يعقوب بن شيبة، كما تقدم. وقال أبو زرعة الرازي: ليّن، حكاه عنه ابن أبي حاتم. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن سعد: فيه ضعف. وقال ابن حبان: (كان يرفع المراسيل ويسند الموقوفات، ويخالف الثقات في الروايات من سوء حفظه، فلما سلك غير مسلك المتقنين مما لا ينفك منه البشر من الخطأ وفحش ذلك منه عدل به غير مسلك العدول فاستحق الترك)[٢]. وقال ابن عدي: له أحاديث أفراد وغرائب، وهو ممن يكتب حديثه. وقال الدارقطني: ضعيف. وكذا ضعفه الجوزجاني والحاكم أبو أحمد وابن قانع والطحاوي[٣].

والخلاصة في حال (مندل بن علي) أنه: ضعيف، يعتبر بحديثه. قال الحافظ ابن رجب في الفتح، له[٤]: ضعيف[٥]. وقال ابن حجر قال في التقريب[٦]: ضعيف. وقال الذهبي في المغني[٧]: فيه لين.

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٦/١٥٠).

(٢) المجروحين (٢/٣٦٣).

(٣) نقل ذلك عنهم الحافظ في (التهذيب).

(٤) (٤/٤٠٤).

(٥) وقال في (١/٢٦٢): فيه ضعف.

(٦) (رقم: ٦٨٨٣).

(٧) (رقم: ٦٤١٤).

• المبحث العاشر: النعمان بن راشد:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

النعمان بن راشد، الجزري، أبو إسحاق، الرقي، مولى بني أمية.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: الزهري، وأخوه عبد الله بن مسلم بن شهاب، وعبد الملك بن أبي محذورة، وميمون بن مهران.

تلاميذه: ابن جريج وهو من أقرانه، ووهيب بن خالد، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، وزيد بن حبان، وجرير بن حازم، وحماد بن زيد.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: النعمان بن راشد في حديثه وهم كثير، وهو صدوق في الأصل، قال أبو محمد: كان البخاري أدخل اسمه في كتاب (الضعفاء)؛ فسمعت أبي يقول: يحول اسمه من هذا الكتاب)[١]. وقوله: (في حديثه وهم كثير) هذه علامة الضعيف، قوله: (وهو صدوق في الأصل) أي في دينه وعدالته، بمعنى أنه لا يتعمد الكذب. وحاصل كلامه تضعيف (النعمان بن راشد)، مع الاعتبار بحديثه[٢]. وقد جاء عن ابن معين قوله فيه:

---

(١) الجرح والتعديل (٥١٣/٨).

(٢) هذا هو الظاهر من عبارة أبي حاتم، وقد وقع في (ميزان الاعتدال، للذهبي ٢٤٤/٤): وقال أبو حاتم بتحسين حديثه. فإن كان فهم هذا من عبارة أبي حاتم هنا فليس بظاهر، والذهبي نفسه لم يذكر في (الكاشف) ولا (المغني) إلا عبارات التضعيف، فهو المعتمد، والله أعلم.

ثقة[١]. وقال ابن عدي: (النعمان بن راشد، قد احتمله الناس، روى عنه الثقات مثل حماد بن زيد، وجرير بن حازم، ووهيب بن خالد، وغيرهم من الثقات، وله نسخة عن الزهري، ولا بأس به)[٢]. وذكره ابن حبان في (الثقات)[٣].

وأما كلام الإمام البخاري رحمه الله في (النعمان)، ففي الضعفاء الصغير[٤]: في حديثه وهم كثير.

زاد في التاريخ الكبير[٥]: وهو صدوق في الأصل. فتكون عبارة البخاري هي نفس عبارة أبي حاتم، فما هو إذن وجه التعارض؟ وجه التعارض هو ما تقدم مرارًا أن أبا حاتم الرازي رحمه الله لا يرى أن يُدخل في كتاب خصص للضعفاء إلا من هو متهالك شديد الضعف، وليس كذلك النعمان بن راشد. وكلام الأئمة في تضعيف النعمان بن راشد كثير: قال ابن المديني: ذكره يحيى القطان فضعفه جدًا. وقال الإمام أحمد: مضطرب الحديث، روى أحاديث مناكير. وقال ابن معين: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف مضطرب الحديث. وقد تقدم أنه قال فيه: ثقة. قال ابن شاهين في ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه[٦]- بعد أن ذكر اختلاف الروايات عن ابن معين -: (وهذا الكلام من يحيى بن معين في النعمان بن راشد مختلف، فإن وافقه على أحد قوليه واحد، كان القول قوله

---

(١) وستأتي عنه روايات تخالف هذا.

(٢) الكامل (١٣/٧).

(٣) مع قوله في (صحيحه، رقم ٣٠٣): النعمان بن راشد ربما أخطأ على الزهري.

(٤) (رقم: ٣٨٩).

(٥) (٣٨٤/٧).

(٦) (رقم: ٥٢).

في أحدهما، وإلا فهو موقوف على الصحيح، لأن الجرح أولى من التعديل، والله أعلم). وقد ذكره ابن شاهين في كتابه الآخر تاريخ أسماء الضعفاء[1]، واقتصر على قول ابن معين: ليس بشيء. وقد تقدم[2] نقل كلام المعلمي في اختلاف الأقوال عن ابن معين في الجرح والتعديل، وقال: وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة (ثقة) لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يتعمد الكذب. وقال أبو داود: ضعيف. وقال النسائي: ضعيف كثير الغلط، وقال في موضع آخر: أحاديثه مقلوبة، وعنه: صدوق فيه ضعف. **الحاصل** أن (النعمان بن راشد) صدوق في نفسه، كثير الغلط في حديثه. ويشتد ضعفه إذا روى عن الزهري؛ قال محمد بن يحيى: صالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، ومحمد بن أبي حفصة، في بعض حديثهم اضطراب، والنعمان وإسحاق ابنا راشد الجزريان أشد اضطرابًا من أولئك[3]. وفي سؤالات ابن الجنيد[4]: (سمعت يحيى بن معين يقول: النعمان بن راشد ضعيف الحديث، قلت ليحيى: ضعيف فيما روى عن الزهري وحده؟ قال: عن الزهري وغير الزهري هو ضعيف الحديث). فإن قيل: قد خرج له البخاري ومسلم؟ فالجواب: أن البخاري إنما أخرج له في التعليق موضعين[5]. وأما مسلم فإنما أخرج له في الشواهد كما ذكر الحاكم معتذرًا عن الإمام مسلم في إخراجه لحديث النعمان بن راشد وأشباهه[6].

---

(١) (رقم: ٦٤).

(٢) في (الترجمة الثامنة).

(٣) المدخل إلى الصحيح، للحاكم (٢٠٦/٤).

(٤) (رقم: ٧٤٢).

(٥) رقم (١٤٧٥) و(٦٤٩٤).

(٦) انظر (صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح، ص:٢٨).

• **المبحث الحادي عشر: هند بن أبي هالة:**

وفيه ملطبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو هند بن أبي هالة، واسم أبي هالة النباش بن زرارة، ويقال: زرارة بن النباش، التميمي، ويقال: مالك بن نباش بن زرارة، قاله الزبير، ورده ابن عبد البر ونسبه ابن زرارة بن وقدان بن حبيب بن سلامة بن عدي بن حزورة بن أسيد ابن عمرو بن تميم الأسدي، ربيب النبي ﷺ، أمه خديجة بنت خويلد.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: روى عن النبي ﷺ.

تلاميذه: وروى عنه الحسن والحسين وابن عباس وابنه هند بن أبي هند.

وفاته: قال الزبير بن بكار: قتل هند مع علي يوم الجمل[١].

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبي يقول: روى عنه قوم مجهولون، فما ذنب هند ابن أبي هالة أدخله البخاري في كتاب الضعفاء؟ فسمعت أبي يقول: يحول من هناك)[٢].

(١) الإصابة (رقم: ٩٣٤٨).

(٢) الجرح والتعديل (١٤٣/٩).

وقال البخاري: (هند بن أبي هالة: وكان وصافًا للنبي ﷺ، روى عنه الحسن بن علي، ويتكلمون في إسناد حديثه)[1]. و(هند بن أبي هالة) صحابي مشهور، وإدخال البخاري لمثل هؤلاء في كتاب (الضعفاء) من باب نقد المروي لا من باب القدح في الراوي: فقد تتضافر النقول على إثبات صحبة الصحابي للنبي ﷺ، فانتقاد الإمام البخاري لحديث من حديثه لا يسقط عنه صفة الصحبة، لثبوتها بطرق أخرى عند الإمام البخاري، فمقصود البخاري التنبيه على ضعف رواية حديث جاءت من طريقه، وبيان أن علة الإسناد جاءت من الرواة عنه. ومن أمثلة ذلك صحابي الترجمة، ولذا قال البخاري: وكان وصّافا للنبي ﷺ، ويتكلمون في إسناد حديثه. فالكلام إنما هو في الإسناد. ومثل ذلك قول الإمام ابن عدي[2]. عن قول الإمام البخاري في ترجمة زيد بن أبي أوفى – وهو معدود في الصحابة -: (لم يتابع في حديثه)، قال: (وكل من له صحبة ممن ذكرناه في هذا الكتاب؛ فإنما تكلم البخاري في ذلك الإسناد الذي انتهى فيه إلى الصحابي أن ذلك الإسناد ليس بمحفوظ وفيه نظر، لا أنه يتكلم في الصحابة فإن أصحاب رسول الله ﷺ لحق صحبتهم وتقادم قدمهم في الإسلام لكل واحد منهم في نفسه حق وحرمة للصحبة فهم أجل من أن يتكلم أحد فيهم).

وهذا اصطلاح للبخاري رحمه الله ذكره العلامة المعلمي[3]، فقال عند دفاعه عن البخاري من تعقب الإمام أبي حاتم الرازي في إدخال اسمه في الكتاب، فقال: ذاك اصطلاح للبخاري؛ إذا لم يكن للصحابي إلا حديث واحد،

(١) الضعفاء الصغير، (رقم: ٤١٢)، ونحوه في التاريخ الكبير (١٢٢/٨).

(٢) في كتابه الكامل في الضعفاء (١٦٣/١) ط: دار الكتب.

(٣) في تعليقه على كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٦/٩-١١٧) هامش (٥).

ولم يصح، ذكره في الضعفاء، على معنى أن الحديث الذي يروى لا يصح، وتابعه على ذلك ابن عدي.

وقال في موضع آخر[١]: والبخاري ربما يذكر في كتاب الضعفاء بعض الصحابة الذين رُوي عنهم شيء لم يصح، ومقصوده بذلك ضعف المَرْوي لا الصحابي[٢].

والحاصل أن المسألة اصطلاحية، ولا تعارض في الأصل بين الإمامين، والله أعلم.

• **المبحث الثاني عشر: يحيى بن بسطام:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو يحيى بن بسطام الأصفر، أبو محمد، وهو ابن بسطام بن حريث الزهراني، بصري.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: ابن لهيعة، وبكر بن مضر، ويحيى بن حمزة، وصدقة بن خالد، وعبد الواحد بن زياد، ونوح بن قيس، وبشر بن منصور.

تلاميذه: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وأبو حاتم الرازي.

---

(١) في تعليقه على كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٢/٣) هامش (٢).

(٢) استفدت هذه النقول من مقال في موقع (ملتقي أهل الحديث) على الشكة العنكبوتية.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه، فقال: شيخ صدوق، ما بحديثه بأس، قدري، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول من هناك)[١].

وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

وأما الإمام البخاري فذكره في الضعفاء الصغير[٣]، ولم يزد على قوله: يذكر بالقدر. وكذا في التاريخ الكبير[٤].

وفي سؤالات الآخري[٥] لأبي داود: (سألت أبا داود عن يحيى بن بسطام، فقال: تركوا حديثه، قال له معتمر بن سليمان: أنت قدري؟ قال: نعم).

وقال ابن حبان في كتابه المجروحين[٦]: (كان قدريًا داعية إلى القدر، لا تحل الرواية عنه لهذه العلة، ولما في روايته من المناكير التي تخالف رواية المشاهير).

وذكره العقيلي في الضعفاء[٧]، وقال: حديثه غير محفوظ.

وذكره الدارقطني في الضعفاء والمتروكين[٨].

(١) الجرح والتعديل (١٦٢/٩).

(٢) وذكره أيضا في (المجروحين)، كما سيأتي.

(٣) (رقم: ٤١٤).

(٤) (١٤٤/٨).

(٥) (ص: ٣٣٥).

(٦) (٤٧١/٢).

(٧) (٣٤٦/٦).

(٨) (٥٨١).

فالحاصل أن الرجل قد رُمي بالقدر، ويحتمل أن يكون هذا هو السبب في إدخال البخاري له في (الضعفاء)، وقد تقدم شبيه بهذا في ترجمة (كهمس بن المنهال)، وانظر أيضًا ترجمة (خالد بن رباح الهذلي) من الضعفاء الصغير[١].

لكن ابن حبان أضاف سببًا آخر لترك حديث الرجل؛ فقال: ولما في روايته من المناكير التي تخالف رواية المشاهير.

وأما البخاري رحمه الله فلم يزد على قوله: (يُذكر بالقدر)، ولم يُفصح لنا عن حاله وفي أي منزلة هو. والعلم عند الله.

- **المبحث الثالث عشر: يحيى بن واضح:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو يحيى بن واضح أبو تميلة، الأنصاري مولاهم، المروزي.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: حسين بن واقد، وأبو طيبة عبد الله بن مسلم، وعبد المؤمن بن خالد الحنفي، وأبو المنيب عبيد الله العتكي، ومحمد ن إسحاق، والزبير بن جنادة الهجري، وخالد بن عبيد العتكي، وفليح بن سليمان، والأوزاعي، وأبو حمزة السكري.

تلاميذه: أحمد، وإسحاق، ومحمد بن سلام البيكندي، وأبو بكر بن أبي

(١) (رقم: ١٠٣).

شيبةن وسعيد بن يعقوب الطالقاني، ومحمد بن حميد الرازي، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، ومحمد بن عمرو زنيج، والحسن بن عرفة.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سمعت أبـي يقـول: هـو ثقـة فـي الحـديث، أدخله البخاري في كتاب الضـعفاء، فسـمعت أبـي يقـول: يحـول مـن هناك)[1].

وقد نقل قبل ذلك عن الإمام أحمد قوله فيه: ليس به بأس، كتبنـا عنـه على باب هشيم.

وفي رواية عن احمد وابن معين والنسائي، قالوا: ثقة.

وعنهم: لا بأس به.

وقال صالح بن محمد جزرة: ثقة في الحديث وكان محمود الروية.

وقال عبد الله بن علي بن المديني: سئل أبي عن تميلة والسيناني، فقـدم يحيى بن واضح، وقال: روى الفضل بن موسى أحاديث مناكير.

وقال ابن خراش: صدوق[2].

وذكره ابن حبان في (الثقات).

وكذا وثقه ابن شاهين في (تاريخ أسماء الثقات).

وأما الإمام البخاري فليس في المطبوع من (الضعفاء الصغير) ذكر لبي

---

(١) الجرح والتعديل (٩/٢٤٠).

(٢) النقول السابقة من (التهذيب).

تميلة، وذكره في التاريخ الكبير [١]. ولم يتكلم عليه بشيء ولذا قال الذهبي في الميزان[٢]: (وقد وهم أبو حاتم إذ زعم أن البخاري تكلم فيه وذكره في الضعفاء، فلم أر ذلك)[٣] ولا كان ذلك؛ فإن البخاري قد احتج به، ولولا أن ابن الجوزي ذكره في الضعفاء لما أوردته.

ولم أر من تكلم فيه غير ما ذكره الحافظ في (التهذيب) عن ابن معين أنه قال: قد رأيته ما كان يحسن شيئًا.

وقد تقدم عن ابن معين أنه وثقه، وعلى فرض ثبوت ذلك عنه فالأئمة متفقون على القول بتوثيق أبي تميلة، وقد أخرج حديثه الجماعة، والله أعلم.

- **المبحث الرابع عشر: يحيى بن يزيد:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو يحيى بن يزويد الجزري، أبو شيبة الرهاوي.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: زيد بن أبي أنيسة، وبكر بن فيروز.

تلاميذه: محمد بن إسحاق، ومحمد بن مهاجر الأنصاري، وإسماعيل بن عياش.

---

(١) (١٩١/٨).

(٢) (٣٧٦/٤).

(٣) ونقل هذا عن الذهبي الحافظ ابن حجر، ولم يتعقبه بشيء (الفتح ٤٧٢/٢).

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عنه، فقال: ليس به بأس، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول من هناك)[١].

وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال: يعتبر حديثه من غير رواية الضعفاء عنه.

وقال ابن عدي: (لا أرى برواياته بأسا، وإنما يروي عامة ما يروي عن زيد بن أبي أنيسة، وعنه إسماعيل بن عياش وحده، وأبو شيبة ليس بكثير الحديث، ومقدار ما يرويه لا أرى بحديثه بأسًا وأرجو أن يكون صدوقًا)[٢].

وأما الإمام البخاري فقد ذكره في الضعفاء الصغير[٣]، وفي التاريخ الكبير[٤] ولم يزد على قوله: لم يصح حديثه.

وتبعه على ذكره في (الضعفاء) أبو زرعة الرازي.

وكذا ذكره في (الضعفاء) أبو نعيم الأصبهاني، وقال: لا يصح حديثه.

وذكره ابن حبان في المجروحين[٥] وقال: (كان ممن يروي المقلوبات عن الإثبات، ويأتي عن أقوام ثقات بأشياء معضلات، فلما كثر ذلك في روايته بطل الاحتجاج به).

---

(١) الجرح والتعديل (٩/٢٤٥).

(٢) الكامل (٧/٢٣٢).

(٣) (رقم: ٤٢٢).

(٤) (٨/١٩٤).

(٥) (٢/٤٦٦).

وذكره الذهبي في المغني في الضعفاء[1]، وقال: ضعيف، وقواه ابن عدي.

وفي (التقريب) قال الحافظ: مقبول.

والملاحظ أن البخاري رحمه الله لم ينص على حال أبي شيبة عنده إنما ذكر أن حديثه لم يصح، وهذا يحتمل أن يراد به أن العلة من غيره، والله أعلم بالصواب.

- **المبحث الخامس عشر: يزيد بن كيسان:**

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو يزيد بن كيسان اليشكري، أبو إسماعيل، ويقال: أبو منين، الكوفي.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: أبو حازم سلمان الأشجعي، ومعبد أبو الأزهر.

تلاميذه: عبد الواحد بن زياد، وابن عيينة، وأبو خالد الأحمر، وخلف بن خليفة، وعلي بن هاشم بن البريد، ومروان أبو معاوية، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن عبيد الطنافسي.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم رحمهما الله تعالى: (سمعت أبي يقول: يزيد بن كيسان يكتب حديثه، ومحله الستر، صالح الحديث، قلت له: يحتج بحديثه؟ قال: لا؛

(١) (رقم: ٧٠٦٨).

هو بابة فضيل بن غزوان وذويه، بعض ما يأتي به صحيح وبعض لا، وكان البخاري قد أدخله في كتاب الضعفاء، فقال أبي: يحول منه)[1].

وقد حكى قبل ذلك عن يحيى بن سعيد القطان قوله: ليس هو ممن يعتمد عليه، وهو صالح وسط[2].

وحكى عن ابن معين قوله: يزيد بن كيسان ثقة.

والعبارات التي ذكرها أبو حاتم (يكتب حديثه، ومحله الستر، صالح الحديث، بعض ما يأتي به صحيح وبعض لا) كلها تدل على أن يزيد بن كيسان عند أبي حاتم ليس في مرتبة من يحتج بحديثه بل هو ممن يستشهد به، بل هو صريح كلامه حين سأله ابنه: يحتج به؟ قال: لا.

فالأمر على ما تقدم في غير موضع، أن أبا حاتم لا يرى أن يدخل في كتاب خُصص للضعفاء إلا من هو متهالك شديد الضعف.

وممن وثق (يزيد بن كيسان) أحمد بن حنبل، وابن معين – كما تقدم –، والنسائي، والدارقطني[3]، وابن شاهين[4].

وفي رواية عن أحمد: لم يكن به بأس.

وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا الحميدي عن سفيان عن يزيد بن كيسان – اليشكري أبو منين كوفي ثقة[5].

(١) الجرح والتعديل (٣٤٩/٩).

(٢) انظر: التدوين في أخبار قزوين (١٢٧/١-١٢٨).

(٣) نقله عنهم الحافظ في (التهذيب).

(٤) في (تاريخ أسماء الثقات).

(٥) المعرفة والتاريخ (١١٩/٣).

وذكره ابن حبان في (الثقات)، وقال: كان يخطئ ويخالف، لم يفحش خطؤه حتى يعدل به عن سبيل العدول، ولا أتي من الخلاف بما ينكره القلوب، فهو مقبول الرواية إلا ما يعلم أنه أخطأ فيه؛ فحينئذ يترك خطؤه كما يترك خطأ غيره من الثقات.

وقال ابن عدي: روى عنه جماعة من الثقات، وأرجو ألا يكون برواياته بأس.

وترجم له الخليلي في الإرشاد[١] وقال: والحفاظ يجمعون حديثه.

وقال الذهبي في (الكاشف): حسن الحديث.

وقد أخرج له مسلم في «الصحيح»[٢] أحاديث عدة من روايته عن أبي حازم عن أبي هريرة.

وأما الإمام البخاري رحمه الله تعالى فليس في المطبوع من (الضعفاء الصغير) ذكر ليزيد، وترجم له في التاريخ الكبير[٣]، ولم يذكر فيه سوى كلام القطان الذي ذكره أبو حاتم.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم[٤].

وهذه العبارة: (ليس بالمتين) قد تطلق ويراد بها أن الراوي لم يبلغ

---

(١) (٦٩٤/٢).

(٢) وأما البخاري فلم يخرج له شيئًا في (الصحيح)، وأخرج له في (الأدب المفرد)، ومن الأوهام قول الخليلي في الموضع السابق من (الإرشاد): احتج به البخاري في (الصحيح)، وروي عنه حديثان عن أبي حازم! والله أعلم.

(٣) (٨/٢٣٥-٢٣٦).

(٤) (السماء والكنى)، ونقلها الحافظ في (التهذيب) بلفظ: ليس بالحافظ عندهم، وهي تؤدي نفس المعنى.

درجة أهل الإتقان، فتجعله في منزلة من هو دون الثقة وفوق الضعيف، وكذاك الصدوق.

والحاصل أن (يزيد بن كيسان) لا ينزل حاله عن رتبة من يحسن حديثه، والله أعلم.

- **المبحث السادس عشر: أبو فزارة العنزي:**

وفيه ملطبان:

المطلب الأول: ترجمة الراوي:

اسمه ونسبه:

هو أبو فزارة العنزي. هذا الذي وجدناه في ترجمته.

من أشهر شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: على رضي الله عنه.

تلاميذه: عاصم الأحول.

المطلب الثاني: الموازنة:

قال ابن أبي حاتم: (أبو فزارة العنزي، وكان من شيعة علي ﷺ، روى عن [.....][1]، روى عنه عاصم الأحول. قال: سمعت أبي يقول: هو شيخ ليس بمشهور، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول من هناك)[2].

---

(١) كذا في المطبوع من (الجرح والتعديل).

(٢) الجرح والتعديل (٤٦٦/٩).

فـ(أبو فزارة) هذا كما قال أبو حاتم: شيخ لـيس بمشـهور[١]، وفـي (تاريخ ابن معين، رواية الدوري): (سألت يحيى عن حـديث يرويـه ابـن المبارك عن عاصم الأحول قال: سمعت أبا عبد الله الشيباني، وأبـا فـزارة العنزي قالا: سمعنا عليًا يقول[٢]...، قلت ليحيى: من ابو عبد الله الشـيباني؟ ومن أبو فزارة العنزي؟ فلم يعرفهما يحيى، وقال: هكذا يروى، مع أن عبدة بن سليمان قال: وأبا زرارة، ولم يقل: أبا فزارة).

وكونه (من شيعة علي) كما ذكر أبو حاتم، فكذلك وقع في الراويـة، لا لأنه معروف.

وأما البخاري فلا يوجد في (الضعفاء الصغير)، ولا (التاريخ الكبيـر) ذكر لبي فزارة، والله أعلم.

وأما قول الذهبي في الميزان[٣]: «لينه البخاري»، فلعله أخذ ذلـك مـن عبارة أبي حاتم، والعلم عند الله.

- **خاتمة:**

نخرج من خلال هذه الإفاضة المباركة - بحمـد الله - إلـى النقـاط التالية:

أحدها: أنه لا يسلم أحد من خطأ أو تقصير، فهذا الإمام البخاري علـى جلالة منزلته، وعلو كعبه في هذا الفن، قد يستدرك الإمام أبو حاتم كما ههنا في قضايا عديدة ويكون الصواب فيها مع أبي حاتم رحمه الله.

---

(١) وانظر ما تقدم في ترجمة (كُريم).

(٢) تتمة الأثر كما في (تاريخ دمشق): ما قلت ولا أمرت ولا شاركت ولا رضيت، يعني قتل عثمان.

(٣) (٥١٨/٤).

ثانيها: ليس الصواب دائما مع أبي حاتم في استدراكه، فتارة يكون مع البخاري، ولا يكون استدراك أبي حاتم في محله، وقد بينا بعض المواطن التي هي من هذا القبيل.

ثالثها: هذا الكتاب يبين منزلة الإمام أبي حاتم رحمه الله في هذا العلم، وفي سبر دقائقه وتفاصيله؛ إذ كونه يستدرك على الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري، لهذا – وربي – لهو أكبر دليل على عظم منزلته وجليل قدره ومعرفته بهذا العلم.

رابعها: يُعرف الصواب في أي جهة هو من خلال جمع كلام أهل العلم المختصين بجرح الرواة وتعديلهم، والذي ضبطوا تراجم الرواة وأحوالهم، فيتضح غالبًا وجه الصواب، وقد يتضح الصواب أحيانًا بمعرفة أسلوب البخاري في كتاباته، سيما في «التاريخ الكبير» و «الضعفاء».

خامسها: قد أخرج برأي مستقل في حالات قليلة، وذلك إذا لم يتضح لي وجه الصواب مع أحدهما، وكان مع غيرهما، فأرجح ما سوى رأييهما جميعًا.

- **فهرس بأهم المصادر والمراجع**

١- أحوال الرجال، تأليف: غبراهيم بن يعقوب الجوزجاني أبو إسحاق، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤٠٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي البدري السامرائي.

٢- الأدب المفرد، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – ١٤٠٩-١٩٨٩، الطبعة: الثالثة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٣- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تأليف: الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني ابو يعلى، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.

٤- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.

٥- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى، تأليف: علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١، الطبعة: الأولى.

٦- الأنساب، تأليف: أبي سعيد عبد الكريم بن محمد ابن منصور التميمي السمعاني، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله عمر البارودي.

٧- بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، تأليف: أبو بكر محمد بن أبي إسحاق غبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري، دار النشر: داز الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل - أحمد فريد المزيدي.

٨- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تأليف: للحافظ ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، دار النشر: دار طيبة - الرياض - ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.

٩- تاريخ ابن أبي خيثمة (التاريخ الكبير)، تأليف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، ط دار الفاروق.

١٠- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، تأليف: يحيى بن معين أبو زكريا، دار النشر: دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٠ -، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

١١- تاريخ أسماء الثقات، تأليف: عمر بن أحمد أبو حفص الواعظ، دار النشر: الدار السلفية - الكويت - ١٤٠٤- ١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: صبحي السامرائي.

١٢- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، تأليف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

١٣- التاريخ الصغير (الأوسط)، تأليف: محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار الوعي، مكتبة دار التراثق - حلب، القاهر - ١٣٩٧ - ١٩٧٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

١٤- التاريخ الكبير، تأليف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.

١٥- تاريخ بغداد، تأليف: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٦- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي، دار النشر:

دار الفكر – بيروت – ١٩٩٥، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري.

١٧- تحرير علوم الحديث، تأليف: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

١٨- التدوين في أخبار قزوين، تأليف: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٨٧م، تحقيق: عزيز الله العطاري.

١٩- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دارالكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق.

٢٠- تقريب التهذيب تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الرشيد – سوريا – ١٤٠٦-١٩٨٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوامة.

٢١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، دار النشر: دار الفكر للنشر والتوزيع – بيروت – بنان – ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م، الطبعة: الولى، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان.

٢٢- تمام المئة في التعليق على فقه السنة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، دار الراية للنشر.

٢٣- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تأليف: العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني، قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه: محمد ناصر الألباني.

٢٤- تهذيب التهذيب، تأليف: أحمد بن عليّ بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤-١٩٨٤، الطبعة: الأولى.

٢٥- تهذيب الكمال، تأليف: يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠ - ١٩٨٠، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. بشار عواد معروف.

٢٦- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، تأليف: ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٩٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي.

٢٧- الثقات، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الفكر - ١٣٩٥-١٩٧٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

٢٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تأليف: أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، دار النشر: عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٧-١٩٨٦، لطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

٢٩- الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار ابن كثير، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧-١٩٨٧، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

٣٠- الجامع الصحيح سنن الترمذي، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت -، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

٣١- الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٢٧١-١٩٥٢، الطبعة: الأولى.

٣٢- السلسلة الصحيحة، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف - الرياض.

٣٣- سنن ابن ماجه، تأليف: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، دار النشر: دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٣٤- سنن أبي داود، تأليف: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٣٥- السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١-١٩٩١، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن.

٣٦- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تأليف: أحمد بن حنبل، دارالنشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. زياد محمد منصور.

٣٧- سؤالات البرقاني للدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، دار النشر: كتب خانه جميلي - باكستان - ١٤٠٤- الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

٣٨- سؤالات الحافظ السلفي، تأليف: أحمد بن محمد بن أحمد السلفي، دار النشر: دار الفكر - دمشق - ١٤٠٣، الطبعة: الأولى، تحقيق: مطاع الطرابيشي.

٣٩- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، تأليف: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، دار النشر: مكتبة المعارف - الرياض - ١٤٠٤-١٩٨٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر.

٤٠- سير أعلام النبلاء، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣، الطبعة: التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي.

٤١- شرح علل الترمذي، تأليف: الإمام الحافظ ابن رجب الحنبلي، دار النشر: مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، الطبعة: الأولى، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.

٤٢- صحيح مسلم، تأليف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٣- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري أبو عمرو، دار النشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٨، الطبعة: الثانية، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر.

٤٤- الضعفاء الصغير: تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، دار النشر: دار الوعي - حلب - ١٣٩٦-، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

٤٥- الضعفاء الكبير، تأليف: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، دار النشر: دار المكتبة العلمية - ببيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

٤٦- الضعفاء والمتروكين، تأليف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، دار النشر: دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد

٤٧- الضعفاء والمتروكين، تأليف: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤٠٦، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الله القاضي.

٤٨- العلل الصغير، تأليف: الترمذي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

٤٩- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تأليف: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني البغدادي، دار النشر: دار طيبة - الرياض -١٤٠٥-١٩٨٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

٥٠- العلل ومعرفة الرجال، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، دار النشر: المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض -١٤٠٨- ١٩٨٨، الطبعة: الأولى، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

٥١- العلل، تأليف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي المديني، دار النشر: المكتب الإسلامي - بيروت - ١٩٨٠، الطبعة: الثانية، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

٥٢- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٥٣- فتح الباري، تأليف: زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، ط: دار ابن الجوزي - السعودية / الدمام - ١٤٢٢هـ، الطبعة: الثانية، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد.

٥٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٥٥- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤٠٣هـ، الطبعة: الأولى.

٥٦- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تأليف: حمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي الدمشقي، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو = جدة - ١٤١٣-١٩٩٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد عوامة.

٥٧- الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩-١٩٨٨، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

٥٨- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تأليف: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩، الطبعة: الأولى، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

٥٩- الكنى والأسماء، تأليف: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين، دار النشر: الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ١٤٠٤، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

٦٠- لسان الميزان، تأليف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - ١٤٠٦-١٩٨٦، الطبعة: الثالثة، تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند.

٦١- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تأليف: الإمام محمد بن حيان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الوعي - حلب - ١٣٢٩٦هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

٦٢- المدخل إلى الصحيح، تأليف: محمد بن عبد الله بن حمدويه الحاكم النيسابوري أبو عبد الله، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤، تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي.

٦٣- المراسيل، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٣٩٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني.

٦٤- المستدرك على الصحيحين، تأليف: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.

٦٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تأليف: أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة – مصر.

٦٦- مشاهير علماء الأمصار، تأليف: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٥٩، تحقيق: م. فلايشهمر.

٦٧- المعجم الكبير تأليف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، دار النشر: مكتبة الزهراء – الموصل – ١٤٠٤-١٩٨٣، الطبعة: الثانية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

٦٨- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تأليف: أبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس الغرب، دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية – ١٤٠٥-١٩٨٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.

٦٩- المعرفة والتاريخ، تأليف: ابو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، تحقيق: خليل المنصور.

٧٠- المغني في الضعفاء، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي،تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

٧١- المقتني في سرد الكنى، تأليف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، دار النشر: الجماعة الإسلامية بالمدينة – المدينة المنورة – السعودية – ١٤٠٨هـ، الطبعة: الأولى، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد.

٧٢- من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق أو صالح الحديث، الإمام الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهَبِيّ رحمه الله تعالى، عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٥م.

٧٣- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، تأليف: يحيى بن معين، دار النشر: دار المأمون للتراث - دمشق - ١٤٠٠، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

٧٤- موضح أوهام الجمع والتفريق، تأليف: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، دار النشر: دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٧، الطبعة: الأولى، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي.

٧٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥، الطبعة: الأولى، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

٧٦- النهاية في غريب الحديث والأثر، تأليف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، دار النشر: المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

